خصخصة التعليم العالي بدولة الكويت في ضوء بعض الخبرات العالمية (تصور مقترح)

Privatization of Higher Education in the State of Kuwait in the Light of Some Global Experiences: A suggested Proposal

إعداد

أنوار ناصر عبد الله المحجان

Anwar Nasser Almehjan

دكتوراه الفلسفة في التربية- تخصص أصول تربية - جامعة الملك سعود

أ.د/ نادية بنت محمد المطيري

Dr. Nadia Bint Mohammed Almutairi

أستاذ أصول التربية بقسم السياسات التربوية

Doi: 10.21608/jasep.2024.372759

استلام البحث: ١٢ / ٤ /٢٠٢٤

قبول النشر: ٢٨ / ٤ / ٢٠٢٤

المحجان، أنوار ناصر عبد الله و المطيري، نادية بنت محمد (٢٠٢٤). خصخصة التعليم العالي بدولة الكويت في ضوء بعض الخبرات العالمية (تصور مقترح). ***المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية***، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر،٨(٤٠) ، ١ – ٤٨.

http://jasep.journals.ekb.eg

خصخصة التعليم العالي بدولة الكويت في ضوء بعض الخبرات العالمية (تصور مقترح)

المستخلص:

هدف الدراسة الى بناء تصور لتطبيق الخصخصة في التعليم العالي بدولة الكويت في ضوء بعض الخبرات العالمية، من خلال التعرف على الواقع الحالي أكاديمياً ووظيفياً ومالياً لجامعة الكويت الحكومية، الذي يستدعي الدعوة إلى الخصخصة، وتحديد متطلبات تطبيق خصخصة بجامعة الكويت في ضوء بعض الخبرات العالمية، والتعرف على أهم الآثار الإيجابية والسلبية التي قد تنتج عن تطبيق الخصخصة في جامعة الكويت. واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي؛ للإجابة عن أسئلة الدراسة، وقد استُخدِم أسلوب دلفاي في استجلاء آراء الخبراء؛ للتوصل إلى التصور المقترح لخصخصة التعليم العالي بدولة الكويت. يتكوَّن مجتمع الدراسة من أعضاء من هيئة التدريس في جامعة الكويت وعددهم ١٧٠٤ أعضاء هيئة تدريس في جميع الكليات، وكانت عينة الدراسة عينة عشوائية طبقية وفقاً للكليات بلغت ١٧٩ عضوَ هيئة تدريس التي بلغت نسبتها ١٠%، وعينة قصدية من الخبراء، وكانت أداتا الدراسة هي الاستبانة التي تكونت من ثلاثة محاور وفقا لأسئلة الدراسة، وأسلوب دلفاي لبناء التصور المقترح، وخلصت النتائج الى تطبيق الخصخصة بجامعة الكويت يحتاج إلى متطلبات أهمها منح الجامعة الحرية في تصميم هيكلها التنظيمي بما يتناسب مع طبيعة عملها، واعتمادها على تقنية المعلومات الحديثة في جميع أنظمتها الإدارية والأكاديمية، مع منح الحرية لأعضاء هيئة التدريس في اختيار طرق وأساليب التدريس حسب متطلبات المقرر الدراسي، بالإضافة إلى ترك الاستقلالية للجامعة في تصميم البرامج الأكاديمية واعتمادها، وما تتضمنه من معايير قبول مناسبة لها.

Abstract:

The current thesis aims to create a general perception of applying privatization in higher education in the state of Kuwait in the light of some international experiences by identifying the present academic, functional and financial status of Kuwait University that requires privatization. It also determines the necessary requirements for applying privatization at Kuwait University in the light of some international experiences and investigates the most important positive and negative effects of

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

applying privatization at Kuwait University. The author adopted the descriptive survey method to find answers to the study questions. In addition, the Delphi method is utilized to extract experts' opinions in an attempt to develop a proposal for applying privatization of higher education in the state of Kuwait. The population covered merely 1704 faculty members from all faculties of Kuwait University. The study sample includes a stratified random sample of 179 faculty members and a purposive sample of some selected experts. The author designed a questionnaire and adopted the Delphi method.The Results of the study, The most important findings that the thesis concluded are Applying privatization at Kuwait University requires the following: the university has the ability to design its organizational structure in coordination with its work nature and its reliance on modern information technology in all its administrative and academic systems. In addition, faculty members are free to choose the teaching methods and approaches in accordance with the requirements of the curriculum.

مقدِّمة الدراسة

يعد التعليم أحد أهم القطاعات الحيوية التي تسهم في تحقيق التنمية الشاملة في أي مجتمع، ولذلك فإن الدول التي تؤمن بأن التعليم الجيد هو مؤشر لنهضتها، يلاحظ أنها تسعى دائماً لرفع كفاءة أنظمتها التعليمية بجميع مراحلها وعلى رأسها مرحلة التعليم العالي، لما يترتَّب على ذلك من ازدهار وتطور في شتى قطاعات الدولة. ووفقاً لتلك الرؤية فإن أحد الحلول الحديثة نسبيًا والتي تستقطب أنظار العديد من واضعي السياسات في مختلف الأنظمة التعليمية هي الخصخصة؛ بوصفها أداةً تستخدم في إعادة هيكلة المشروعات والمؤسّسات العامّة بالسماح لرؤوس الأموال الخاصة في الاستثمارِ بتلك المؤسسات.

إذ يعتبر التوجه إلى خصخصة الخدمات العامة خطوة مهمة ضمن الاستراتيجية العامة للإصلاح التي تهدف إلى إنجاز كثير من الأهداف في البناء الاقتصادي والسياسي للدولة، والذي يكون عبر التقليل من حجم القطاع العام في المجتمع،

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

والتخفيف من النفقات العامة، وإنقاص ديون الدولة، وإتاحة التنوع في الجهات التي تقدم الخدمات للمواطن، لذا حرصت بعض الدول على التوجه للخصخصة في مختلف القطاعات، ومن أهمها قطاع التعليم العام والعالي (الشريف، ٢٠١٨، ص.٥).

ومن انعكاسات تلك الفكرة هو أن خصخصة التعليم تتمثل في قيام الحكومة بإسناد بناء أو إدارة أو تمويل بعض المؤسسات التعليمية أو إسناد بعض الخدمات التعليمية للقطاع الخاص، ليقوم بتلك المهام بالاشتراك مع الحكومة أو بدون الاشتراك معها بهدف توفير المزيد من الفرص التعليمية وتحسينها (محمد، ٢٠١٧، ص ص.٣٦٦-٣٦٧).

ومن هذا المنطلق، فقد أكدت سهام كعكي (٢٠١٧، ص.١١) أنَّ الخصخصة أصبحت استراتيجية تقود المنظومات الجامعية الطامحة للمنافسة والريادة مع مواجهتها لبعض التحديات إلى حتمية الفصل بين الملكية والإدارة خوفاً من غلبة مصالح رأس المال، ويتم ذلك عن طريق اتباع ضوابط تشريعية دقيقة تحفظ الاستقلالية والحرية والمشاركة باتخاذ القرارات، وتصميم آليات تنظيمية وإشرافية ورقابية فعالة لتوفير بيئة صحية سليمة تحقق الشفافية والنزاهة بالأداء الجامعي.

أما محلياً، فقد لوحظ أن المؤشرات تشير إلى أن الخصخصة ركزت في زيادة عدد الجامعات الخاصة في دولة الكويت في السنوات الأخيرة، والذي وصل عددها حالياً إلى عشر جامعات وكليات، إلا أن عملية الخصخصة مازالت تخطوا خطوات بطيئة وغير فعالة لضعف السياسات العامة من قبل وزارة التعليم العالي واقتصارها على السماح للشركات الخاصة بإنشاء جامعات وكليات، وبالجهة المقابلة مازالت رغبة الطلبة في الحصول على قبول من جامعة الكويت أو الكليات المهنية مستمرة؛ لكونها الخيار الأفضل لطلبة الثانوية الخريجين لأسباب عديدة، والذي أوقع بالأخير عبئاً ثقيلاً على كاهل التعليم العالي الحكومي، مما أثّر على مخرجاته سلبياً (العصفور، ٢٠١٥، ص ص ٣٦٩-٣٧٠).

ويمكن القول بأن أي استراتيجية تطبق لأول مرة تحتاج إلى عددٍ من المتطلبات تسهل عمل المؤسسة للوصول إلى الأهداف المنشودة، ولذلك فإن الخصخصة تتطلب عدداً من الأمور التي يجب أن تتوافر في منظومة التعليم العالي لكي ينعكس ذلك إيجابياً على عمل المؤسسات، ومن تلك المتطلبات منح الجامعة الحرية في اتخاذ القرارات دون الرجوع إلى مجلس التعليم العالي، ومنح الجامعة الاستقلالية في تصميم واعتماد البرامج التي تريد، ووضع معايير القبول المناسبة لها، وأيضاً بناء

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

نظم متطورة تساعد الجامعات على تنويع مصادر تمويلها من خلال إنشاء برامج أكاديمية مشتركة مع القطاع الخاص أو الجامعات الأجنبية، وتقديم الاستشارات والبحوث، وإنشاء مراكز خدمية توفِّر دخلاً إضافياً للجامعة (الغامدي، ٢٠١٩، ص ص٩٠-٩١).

ووفقاً للعديد من الدراسات والبحوث التي أوصت بالاستفادة من التجارب العالمية بتطبيق الخصخصة في هذا المجال مثل دراسة كل من الشواورة (٢٠١٩)، والغامدي (٢٠١٩)، والنفيعي (٢٠١٩)، وخليل والباسل وجمعة (٢٠١٨)، والحربي (٢٠١٦) وغيرها من الدراسات، تحاول الدراسة الحالية توضيح متطلبات خصخصة التعليم العالي في دولة الكويت، مع التنبؤ بأهم آثارها الإيجابية والسلبية عند تطبيقها في جامعة الكويت؛ كونها الجامعة الحكومية الوحيدة في دولة الكويت وتدار مركزياً من قبل الحكومة، ومن ثم الخروج بمرتكزات أساسية للتصور الصحيح عند تطبيق هذا التوجه الحديث نسبياً على الصعيد المحلي، والذي سيُسهم في إنجاح قطاع التعليم الجامعي وزيادة قدرته على تحقيق ما هو مطلوب منه، ومن ثم التأثير إيجابياً على القطاعات الأخرى، التي تسهم بالأخير بتحقيق التنمية للدولة ككل.

ثانياً: مشكلة الدراسة

يواجه التعليم العالي في دولة الكويت تحديات كثيرة التي أشارت إليها بعض المؤشرات؛ إذ لوحظ أنه بالرغم من جهود جامعة الكويت المستمرة في تحسين أدائها، إلا أن تصنيفها تراجع في السنوات الأخيرة، إذ اتَّخذت المركز الـ(٨٠١) وفقاً لتصنيف QS الخاص بعمل إحصاءات عن جودة التعليم في الجامعات لعام ٢٠٢١م من خلال اعتمادها على عدة مقاييس؛ إذ جاء مقياس كل من السمعة الأكاديمية وأداء أعضاء هيئة التدريس منخفضين، اللذان كانا السبب الرئيس لانخفاض تصنيف جامعة الكويت في هذا التصنيف العالمي، ومن المتوقع استمرار هذا الانخفاض إذا لم تقدم حلولاً فعالة (QS World University Rankings, 2021).

من زاوية أخرى، يؤكد كلٌّ من أوكيجوكوا ونزوكوروم وجيماجولوم (Okechukwu, Nzokurum & Chimajulam, 2018, P.81) أن التمويل يمثل مقوماً رئيساً لتطوير التعليم العالي وتحسين جودة مدخلاته وعملياته التي لها تأثيرا إيجابياً مباشراً على نتائجه، ومن هذا المبدأ فإن زيادة الإنفاق المالي المرتبط بإدارة مالية جيدة من قبل الجهة المسؤولة له دور كبير في زيادة فعالية الجامعات من أجلِ تحقيق الأهداف المنشودة منها.

وبالرغم من أنه حُدِّدت نسبة الانفاق على التعليم في دولة الكويت من قبل الحكومة بـ ٤,٧% في عام ٢٠١٥م، إلا أنها ازدادت لتصل إلى ٦,٦% في عام ٢٠٢٠م (معهد

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

اليونسكو للإحصاء، ٢٠٢٠)، غير أن هذه الزيادة في تمويل التعليم ينقصها حسن التدبير في الإنفاق بجميع قطاعات التعليم ومنها التعليم العالي، حيث إن ٩٠% من التمويل المخصَّص لجامعة الكويت يصب لصالح رواتب منسوبي الجامعة، في حين أن الجزء البسيط المتبقي يذهب إلى الأبحاث العلمية وبقية الأمور التعليمية (العبدلي ومتعب، ٢٠٢١).

فالاكتفاء بجامعة حكومية واحدة بجانب الاعتماد الكبير على البعثات الداخلية في الجامعات الخاصة الموجودة في الكويت والبعثات الخارجية للجامعات في الدول الأجنبية، زاد العبء على الوزارة مالياً وإداريا، ولم يصلح من وضع التعليم العالي في دولة الكويت (AL-Asfour. 2019)، إذ تزامن مع هذه المعضلة إعلان وزارة التربية والتعليم بدولة الكويت في عام ٢٠٢٠م أن نسبة نجاح الصف الثاني عشر للعام الدراسي ٢٠٢٠/٢٠٢١ بلغت ال٩٠%، وهو رقم مرتفع يحتاج من جامعة الكويت إلى توفير عددٍ أكبر من المقاعد الجامعية لاستقبال الطلبة من خريجي الثانوية من جهة، وزيادة عدد البعثات الخارجية والداخلية التي زاد إنفاق وزارة التعليم عليها لتلبية الطلب الاجتماعي على دولة الكويت من جهة أخرى (الرمضان والعبدلي، ٢٠٢١).

مما سبق، يتضح أن هناك قصوراً في أداء جامعة الكويت يتخلَّله العديد من المشكلات، والذي أدى إلى ضعف مخرجات التعليم العالي في دولة الكويت، وعليه، فإن أحد الحلول المطروحة لتطوير التعليم العالي بجميع مؤسساته هي الخصخصة؛ باعتبارها محل اهتمام المطورين لنظام التعليم العالي محلياً وعالميا. فقد أكَّدت بعض الدراسات ومنها دراسة الراشد والقحطاني (٢٠٢٠، ص.١٢١) أن "الخصخصة تسهم في تخفيض النفقات الحكومية والعمل على توفير البنية التحتية الجيدة للجامعات من خلال تحويل النفقات الحكومية إلى نفقات غير حكومية".

في ضوء ذلك، أشارت دراسة العصفور (٢٠١٥) إلى أن القطاع الخاص بدولة الكويت لم يتمكَّن وحده من حلِّ مشكلات التعليم العالي حتى الآن، وأيضاً ضعف آليات الحكومة وعشوائيتها واضح في إدارة جامعة الكويت الذي أتاح لكثيرٍ من المشكلات أن تتفاقم، وبناء على ما سبق، يأتي دور هذه الدراسة لتدرس توجُّه الخصخصة بجانبيه، بتحديد موقف تربوي يستند إلى فكر علمي سليم، لنتمكن من اتخاذ قرار حول فعالية تطبيق الخصخصة في التعليم العالي عامةً وفي جامعة الكويت خاصة، وذلك عبر وضع خطة للتطبيق الأمثل لهذا التوجه الإصلاحي من متطلبات ضرورية تحتاجها المؤسسة الحكومية إلى توفيرها لتطبيق ذلك التوجه، ومن هذا

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

المنطلق تسعى الدراسة الحالية للبحث في **خصخصة التعليم العالي بدولة الكويت في ضوء بعض الخبرات العالمية.**

ثالثاً: أسئلة الدراسة

تتمحور أسئلة الدراسة حول الإجابة عن:

١- ما الواقع الحالي أكاديمياً ووظيفياً ومالياً لجامعة الكويت الحكومية، الذي يستدعي الدعوة إلى الخصخصة؟
٢- ما متطلبات تطبيق خصخصة التعليم العالي بدولة الكويت في ضوءِ بعض الخبرات العالمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت؟
٣- ما الآثار الإيجابية التي قد تنتج عن تطبيق الخصخصة في التعليم العالي بدولة الكويت في ضوء بعض الخبرات العالمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت؟
٤- ما الآثار السلبية التي قد تنتج عن تطبيق الخصخصة في التعليم العالي بدولة الكويت في ضوء بعض الخبرات العالمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت؟
٥- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة تعزى لمتغيرات الدراسة (الجنس- الكلية- الدرجة العلمية- سنوات الخبرة العملية) حول محاور الدراسة؟
٦- ما التصور مقترح لتطبيق الخصخصة في التعليم العالي بدولة الكويت في ضوء بعض الخبرات العالمية؟

رابعاً: أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الحالية في ضوء أسئلتها إلى تقديم تصور مقترح عن خصخصة التعليم العالي بدولة الكويت في ضوء بعض التجارب الدولية من وجهة أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد الواقع الحالي أكاديمياً ووظيفياً ومالياً لجامعة الكويت الحكومية الذي يستدعي الدعوة إلى الخصخصة.
- التعرف على متطلبات تطبيق خصخصة التعليم العالي بدولة الكويت في ضوء بعض الخبرات العالمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت.
- تحديد الآثار الإيجابية التي قد تنتج عن تطبيق الخصخصة في التعليم العالي بدولة الكويت في ضوء بعض الخبرات العالمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

- التعرف على الآثار السلبية التي قد تنتج عن تطبيق الخصخصة في التعليم العالي بدولة الكويت في ضوء بعض الخبرات العالمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت.
- الكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين أفراد العينة التي تُعزى لمتغيرات الدراسة (الجنس- الكلية- الدرجة العلمية- سنوات الخبرة) حول محاور الدراسة.
- بناء تصور مقترح لتطبيق الخصخصة في التعليم العالي بدولة الكويت في ضوء بعض الخبرات العالمية.

خامساً: أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة الحالية من الموضوع الذي تناقشه، إذ تسعى إلى تحديد كيفية خصخصة التعليم العالي في دولة الكويت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت في ضوء بعض الخبرات الدولية، ومن هنا تتعدد أهمية إجراء هذه الدراسة من خلال ما يلي:

الأهمية النظرية

تكمن الأهمية النظرية للدراسة في أنها:

- تثري الجانب المعرفي في مجال الخصخصة وما يرتبط بها من مبررات ومحاذير قد تنتج عند تطبيقها في التعليم العالي.
- تربط موضوع الخصخصة بالتعليم العالي الذي يُعد ركيزة أساسية لمقومات التنمية في أي دولة، إذ تساعد الخصخصة فيه إلى تحسين مخرجاته، مما يساعد على الدفع بعجلة التنمية إلى الأمام.
- تساعد الباحثين والأكاديميين من خلال استفادتهم من النتائج والتوصيات والمقترحات البحثية التي تتوصل إليها نتائج هذه الدراسة، وذلك للقيام بأبحاث أخرى ذات صلة بموضوع الدراسة الحالية.
- تمنح التربويين والباحثين مصدراً للاستفادة من الخبرات العالمية حول خصخصة التعليم العالي في ظلِّ توجهات الدولة نحو تطوير قطاع التعليم العالي.

الأهمية التطبيقية

تكمن الأهمية التطبيقية للدراسة في أنها:

- تقدم تصور مقترح عن تطبيق الخصخصة في التعليم الجامعي بالشكل المدروس، مما يساعد على تفادي أي معوقات قد تنتج عن التطبيق.
- تطرح عملية الخصخصة التي توصي بها كثير من الدراسات العالمية، والتي تتزامن مع جهود الدولة نحو إيجاد طرق واستراتيجيات لإصلاح التعليم الجامعي وتطويره.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

- تزود واضعي السياسات وصانعي القرار في وزارة التعليم العالي بالنتائج الإيجابية والسلبية التي قد تنتج عن تطبيق الخصخصة في التعليم العالي.
- تمكن المسؤولين والمستثمرين في القطاع الخاص من تحديد مواطن القوة والضعف لتفادي النتائج السلبية التي تحد من فعالية الخصخصة في مؤسسات التعليم الجامعي.

سادساً: مصطلحات الدراسة

١- خصخصة التعليم العالي:

- **الخصخصة Privatization:**

الخصخصة لغةً اشتقت من التخصيص، أو التخويص، أو التخصصية والتخاصية، أو الاستخصاص، أو الخوصصة (عبد العزيز، ٢٠١٥)، وفي المعجم الوسيط (٢٠٠٤، ص.٢٣٨) خصص فلانا أي خصّه به، وتخصص تأتي بمعنى انفرد وصار خاصا.

أما الخصخصة إجرائياً، فهو مجموعة متكاملة من السياسات والإجراءات التي تسهم بمشاركة القطاع الخاص في دولة الكويت في تقديم الخدمات بقطاعات الدولة ومنها التعليم، مع بقاء ملكيتها للحكومة؛ وصولا إلى الأداء المطلوب، باعتبارها خصخصة معتدلة أو جزئية.

- **التعليم العالي Higher Education:**

يذكر كل من الغامدي وعبد الجواد (٢٠١٥، ص.٢٧٥) أن التعليم العالي هو "كل أنوع التعليم الذي يلي مرحلة التعليم الثانوي، أو ما يعادلها، وتقدِّمه مراكز التدريب المهني والمعاهد العليا، والكليات الجامعية، وهي مرحلة التخصص العلمي في كافة أنواعه ومستوياته"، في حين أن تعريف التعليم العالي إجرائياً هو تلك المرحلة من التعليم التي تأتي بعد المرحلة الثانوية وتخضع مؤسساتها لعملية الخصخصة لرفع أدائها لتحقيق أهدافها المنشودة.

- **خصخصة التعليم العالي Privatization of Higher Education:**

يشير كل من خليل والباسل وجمعة (٢٠١٨، ص.٣١٠) إلى أن خصخصة التعليم العالي اصطلاحاً هي "عملية منظمة يمكن من خلالها دعم التواصل بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص فيما يتعلق بالتعليم الجامعي، لتحقيق جودة تعليمية جامعية تواكب المستجدات المحلية والإقليمية والعالمية المتلاحقة، وفي إطار هادف من الشراكة المقننة بينهما".

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

أما خصخصة التعليم العالي إجرائياً، فهو قيام وزارة التربية والتعليم بمنح القطاع الخاص صلاحية تمويل وإدارة جامعة الكويت، مع استمرار إشراف الوزارة عليها، بهدف تحقيق أعلى مستويات الجودة المطلوبة، ولا يكون هدفها الأساس تحقيق الربح.

٢- الخبرات العالمية Global Experiences:

عرَّف ضحاوي (٢٠١٠، ص.٩١) الخبرات العالمية بأنها كل جديد وحديث في المجالات العلمية والتكنولوجية والتربوية على المستوى العالمي المعاصر من معلومات ومعارف ومهارات علمية وتكنولوجية وتربوية ترتبط بالتربية بجميع عناصرها ووسائطها المختلفة، وهي حدث ظهر وتبلور على يدِ عددٍ من العلماء المتخصصين في المجال المعني وفي أكثر من مكان، وتتحقق فيه شروط متعددة من أبرزها: الحداثة والشيوع على مستوى العلماء والأمكنة، والتي تتجاوز إلى مرحلة التطبيق والتجريب.

بينما تُعرَّف الخبرات العالمية إجرائياً، بأنها مجموعة الممارسات التي اكتسبتها بعض الدول في أثناء تطبيقها لخصخصة التعليم العالي، ودورها في تحسين أداء ومخرجات المؤسسات المسؤولة عن هذا النوع من التعليم، مثل خبرة كل من دولة الإمارات العربية المتحدة، الأردن، مصر، المغرب، الهند، إنجلترا، الولايات الأمريكية المتحدة؛ لما لها من أسبقية وخبرة في خصخصة التعليم العالي.

٣- تصور Proposal:

التصور لغة كما ذكره الجرجاني (١٩٩٢، ص.٨٣) هو "حصول صورة الشيء في العقل، وإدراك الماهية من غير أن يُحكم عليها بنفي أو إثبات"، ويعرّف زين الدين (٢٠١٣، ص.٦) التصور المقترح اصطلاحا بأنه "تخطيط مستقبلي مبني على نتائج فعلية ميدانية من خلال أدوات منهجية كمية أو كيفية لبناء إطار فكري عام يتبناه فئات الباحثين أو التربويين".

ويراد بالتصور إجرائياً بأنه خطة عمل تؤخذ من أساتذة الجامعات المختصين في موضوع الخصخصة خاصة، وفي تطوير التعليم الجامعي عامةً، لتحديد أهم المتطلبات، وتوقع النتائج السلبية والإيجابية التي يمكن أن تنتج من تطبيق الخصخصة في جامعة الكويت، والتي تهدف إلى تطوير مستوى أدائها وجودة مخرجاتها.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

المحور الأول: خصخصة التعليم العالي

أولاً: مفهوم الخصخصة

تظهر الخصخصة في كثير من قطاعات ومؤسسات الدول في العقود الأخيرة، إذ يعتبرها البعض حلا فعالا لتطوير الخدمات العامة التي تقدمها أي دولة لمواطنيها، في

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

حين البعض الآخر يرى أن تبنيها سببا لنتائج سلبية لا يرغبها القطاع العام، ولكن تظل الخصخصة وسيلة وليست غاية في حد ذاتها للوصول إلى الهدف النهائي.

إذ شهدت السنوات الماضية توجهاً عالمياً نحو خصخصة كثير من الأنشطة الاقتصادية والإعلامية والتربوية المتعلقة بالحياة اليومية خصوصاً في قطاع الخدمات والمرافق العامة، فقد برزت الخصخصة كأحد الحلول لعلاج أوجه الخلل في الهياكل التنظيمية والارتقاء بمستويات الأداء في جميع قطاعات الدولة (النويران، ٢٠٢١، ص٥).

ثانياً: التعليم العالي وأهميته

يعد التعليم المؤشر الرئيس للدلالة على رقي المجتمعات وتقدمها، ويقاس تطورُ أيِّ مجتمعٍ كان بمقدارِ ما يملكه من تطور علمي هائل يحقق للدولة التنمية الشاملة والسريعة، ومما لا يختلف عليه أحد دور التعليم قبل الجامعي في بناء الفرد وتنمية قدراته بمراحل عمره الأولى، في حين أن للتعليم العالي شأناً أكبر في إخراج أفراد متخصصين ومؤهلين للعمل، قادرين على تحقيق العائد المادي الذي يسمح لهم بحياة كريمة ومرفهة من جهة، بالإضافة إلى جلب النفع والفائدة لمجتمعهم من جهة أخرى (المذكور والدباسي، ٢٠١٥، ص.٩).

وتذكر وضحه المطيري (٢٠٢٠، ص.٢٢) أن التعليم العالي يقصد به "عملية تعليمية ذو هدف محدَّد وهو تحقيق التعلم أو إحداث تأثير ثقافي في مرحلة عمرية معينة تأتي عادة بعد المرحلة الثانوية؛ وتختص بها مؤسسة تعليمية تهتم باستثمار المعارف والمهارات من خلال البحث العلمي والابتكار والإنجاز لتنمية المجتمع"، أما خالدأوزمان (Khaleduzzaman, 2014, P.8) فيذكر أن "التعليم العالي يشير إلى مستوى من التعليم يتم توفيره على مستوى جامعي معيَّن، مثل المدارس المهنية والمدارس التجارية والكليات المهنية التي تمنح درجات أكاديمية".

ثالثاً: خصخصة التعليم العالي

يعد التعليم العالي مطلباً لبناء أي مجتمع متقدم يقوم على أساس المعرفة، ومع أهمية التعليم ودوره الحيوي في المجتمع، فإنه يواجه في عصر العولمة عدداً من المشكلات والتحديات التي تختلف باختلاف ظروف المجتمعات، سواء في زيادة الطلب على التعليم الجامعي، أو نقص بالإمكانات المادية التي يحتاجها هذا النوع من التعليم للقيام بعمله، أو الحاجة الملحة إلى إيجاد مصادر متنوعة لتمويله، أو حتى صنع المعرفة وتطويرها لتلبية تحديات المستقبل وحاجة سوق العمل (الزهراني، ٢٠١٩، ص.١٣٧).

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

ومع تنامي الإقبال على التعليم الجامعي، زاد الضغط على مؤسسات التعليم الجامعي الحكومي مما أخل بقدرة بعض الحكومات في توفير تعليم جامعي راقٍ ومتكافئ للجميع على حد سواء، فزاد التوجه نحو السماح للجامعات الخاصة بأن تتواجد على الساحة التعليمية، بحيث تكون داعمة ومساندة للجامعات الحكومية، مع ضمان سيادة الدولة على نظامها التعليمي، بمقابل توفير فرص تعليمية عادلة ومتكافئة للجميع (خليل والباسل وجمعة، ٢٠١٨، ص.٣٠٦).

أسباب ظهور خصخصة التعليم العالي

١- التمويل أو الإنفاق على مؤسسات التعليم العالي:

تشير العديد من الإحصاءات إلى أن التعليم العالي من أكثر أنواع التعليم تكلفة على الدولة، لكونها المصدر الأول للإنفاق على مؤسسات هذا التعليم؛ وذلك يعود إلى طبيعة هذا القطاع الذي يحتاج إلى بنية تحتية ضخمة، كالمختبرات وتجهيزات متطورة ورواتب أعلى لأعضاء هيئة التدريس الذي يمتلكون مؤهلات دراسية عالية، وبناءً على ما تواجهه الأنظمة التعليمية من عجز في تمويل مؤسسات التعليم العالي توجَّهت بعض الحكومات إلى الخصخصة لتأمين الميزانية المطلوبة لهذا القطاع من خلال التمويل التشاركي بين القطاع العام والخاص، باعتبار أن الأخير شريك في الاستثمار بالتعليم ويستفيد من المخرجات على هيئة رأس مال بشري (الحمدان والعازمي، ٢٠٢١، ص ص.٦٦-٦٧).

٢- تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي:

تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم العالي يعني أنَّ هناك تنامياً واتساعاً بقاعدة المقبلين في المجتمع على طلب التعليم ما بعد الثانوي، مما أدى إلى عدم قدرة النظام التعليمي على الوفاء بجميع متطلبات العملية التعليمية بالقدر الكاف لتلبية احتياجات المتعلمين، ومن العوامل التي أدت إلى ذلك الزيادة في السكان، فمن المعلوم أن هناك زيادة سريعة في السكان، خصوصاً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية سواء بالنسبة للزيادة المطلقة في أعداد السكان أو بالنسبة لمعدلات النمو، وثاني العوامل هو ارتفاع مستوى المعيشة وخاصة في الدول المتقدمة، حينها إذ يحرص الآباء بتعليم أبنائهم وحصولهم على التعليم الجامعي باعتباره هو الاستثمار الجيد لقدرات أبنائهم الذي يضمن عائداً أكثر، أما ثالث العوامل فهو اتجاه الدول بعد استقلالها، لتحقيق العدالة المجتمعية بين أفرادها التي انبثقت منها مفاهيم جديدة، كالمساواة في الحق التعليمي وتكافؤ الفرص التعليمية، الذي أصبح ذلك نصاً صريحاً في قوانين المجتمعات عليها الالتزام بتحقيقها (عطية، ٢٠١٥، ص ص.٢٥١-٢٥٤).

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

٣- التوجه نحو عالم ما بعد الصناعة:

نهج الاقتصاد العالمي نحو تحولٍ كبير يتبنى نظاماً جديداً يعتمد أساساً على المعرفة البشرية، فبعد أن كان الاقتصاد يرتكز على الآلات الصناعية والموارد الخام أصبح اليوم مسيراً بواسطة الماكينة المعرفية حيث تزداد القيمة فيه بالمعرفة لا بالجهد، إذ من المسلّم به أن المعرفة لا تنتج عشوائياً بل لها محركات رئيسة في إطار هيكلي منظم تشكِّل قوة دفع تجاه اقتصاد مبني على المعرفة، ومن بين هذه الأطر الهيكلية وأهمها؛ مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي التي تُعد أحد أعمدة الاقتصاد المعرفي بوصفها المصدر الرئيس لإنتاج الأفكار وتصديرها (شرف الدين، ٢٠١٩، ص.١٠١).

مبررات خصخصة التعليم العالي

تكمن الحاجة إلى الخصخصة في التعليم العالي في تحقيق الكفاءة التنافسية للقطاع العام؛ لتلبية الطلب المتزايد على التعليم العالي مع الطلب السريع على الطلاب؛ ولتخفيف العبء المالي على الحكومة ولامركزية المؤسسات التعليمية؛ وتوفير تعليم عالي الجودة من خلال تشكيل المناهج والمنهجية وفق المعايير العالمية والوطنية والاحتياجات المحلية؛ ولتلبية حاجة القوى العاملة الماهرة؛ ولتلبية حاجة البلاد في التحرير والخصخصة والعولمة، ولتسهيل تطوير التكنولوجيا والتنمية الاقتصادية (Bhalla &Kuttappan, 2020, p.42).

ومن جهة أخرى، يحدِّد الراشد والقحطاني (٢٠٢٠، ص.١٢١) مبررات خصخصة التعليم العالي في المميزات التي يكتسبها القطاع العام بعد هذه الخطوة ومنها تخفيض النفقات الحكومية، والعمل على توفير البنية التحتية الجيدة للجامعات، كما أن خصخصة التعليم العالي تُسهم في إعادة هيكلة التخصصات في الجامعات بما يتوافق وحاجات سوق العمل، وكذلك تشجيع الكفاءة الاقتصادية عن طريق رفع معدلات الاستثمار والمنافسة، مما يُسهم في رفع مستوى التعليم العالي وتحسين الخدمات المقدمة للمستفيدين، وأخيراً تسهم خصخصة التعليم في تحقيق اللامركزية في التخطيط وتنفيذ الأعمال مما يعني سرعة الإنجاز.

أهداف خصخصة التعليم العالي

أ- إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والقطاع الخاص وانسحاب الدولة تدريجياً من بعض النشاطات الاقتصادية، وفسح المجال أمام المبادرات الخاصة عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص.

ب- التخفيف من الأعباء التي تتحملها ميزانية الدولة نتيجة دعمها للمنشآت الاقتصادية الخاسرة، وتكريس موارده لدعم قطاعات التعليم والبحث العلمي

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

والصحة، والاهتمام بالبنية الأساسية والمنشآت الاقتصادية ذات الأهمية الاستراتيجية.

ج- تطوير السوق المالية وتنشيطها وإدخال الحركية على رأس مال الشركات بقصد تطويرها وتنمية قدرتها الإنتاجية.

د- خلق مناخ الاستثمار المناسب، وتشجيع الاستثمار المحلي لاجتذاب رؤوس الأموال المحليـة والعربية والأجنبية (الحصري، ٢٠١٨، ص ص٢٥-٢٦).

متطلبات خصخصة التعليم العالي

يؤكِّد العديد من مطوري الأنظمة التعليمية أنَّ توجه خصخصة التعليم العالي يؤمن منح مؤسسات هذا التعليم صلاحيات متنوعة تمكِّنها من قبول الطلاب بعدالة، والممارسة الأكاديمية الفعالة، وصولاً إلى بناء نظام تعليمي راق ينهض بالمجتمع، وفي منظور ذلك حدَّد كلٌّ من خليل والباسل وجمعة (٢٠١٨، ص.٣١٢) متطلبات خصخصة التعليم الجامعي في مصر، ومنها:

- الاستثمار التعليمي مقنن الربحية مع دعم الحالة وتكافؤ الفرص.
- الإيمان بالشراكة الاستقلالية الإدارية في التعليمية مع الدولة كمدخل للتوافق.
- الاستقلالية في إطار مركزية قرار الدولة التعليمي.
- التعليم في إطار التوجهات العامة للدولة.
- مواكبة الأطر العالمية للتعليم الجامعي الخاص وفق توجه محلي.

الآثار الإيجابية الناتجة من تطبيق الخصخصة في التعليم العالي

أولاً: رفع الكفاءة الاقتصادية من خلال أن القطاع الخاص يحقق تلك الكفاءة؛ إذ يؤكدون ضعف الكفاءة الاقتصادية وتدنيها لـدى القطاع العام، ويشيرون إلى أن هذه النتيجة يمكن إثباتها بمختلف المؤشرات التي تستخدم لقياس الكفاءة الاقتصادية، مثل مؤشرات نسبة الأرباح والخسائر، أو القدرة التنافسية، أو نسبة العائد على رأس المال، أو جودة السلعة.

ثانياً: تخفيف العبء المالي على الدولة من خلال خفض الإنفاق العام للدولة عبر خفض حجم العمالة الحكومية، وتوفير إيرادات جديدة للدولة (عوائد الخصخصة) تستخدم لسد العجز، مع زيادة إيرادات الدولة من الرسوم والضرائب المفروضة على القطاع الخاص.

ثالثاً: جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال الاستفادة من الشريك الاستراتيجي، وهو الذي يتمثَّل بدخول شريكٍ ذي خبرة فنية وتكنولوجية في المجال الذي تعمل فيه المؤسسة المراد خصخصتها.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

رابعاً: المساعدة في القضاء على مشكلة التسيب الإداري، وذلك من خلال قدرة القطاع الخاص على القضاء على الأسباب التي أدت إلى ذلك وهي الجمود في الأنظمة والتشريعات، وانتشار الروتين والمحسوبية، والفساد الإداري والمالي.
خامساً: الحد من مشكلة البطالة من خلال التوسع في العمل، وفتح أسواق جديدة، وتحقيقها لأرباح تساعدها على ذلك.
سادساً: خفض معدل التضخم عبر رفع وزيادة الكفاءة الإنتاجية وخفض التكاليف في المؤسسات التي تمت خصخصتها، ويتعكس ذلك على خفض تضخم التكاليف مما يساعد في خفض معدل التضخم.

الآثار السلبية الناتجة من تطبيق الخصخصة في التعليم العالي

بالجهة المقابلة هناك المعارضون لخصخصة التعليم ينادون بأن هذا التوجه لإصلاح التعليم العالي على الرغم من بعض المميزات التي يجنيها النظام التربوي منه، إلا أن كفة سلبياته تزيد عن كفة إيجابياته، مما يرفضونه رفضاً تامّا، إذ حدَّد كلٌّ من الحربي، (٢٠١٦، ص٢٨٩)، والنفيعي (٢٠١٩، ص ص٢٦٣-٢٦٤) أبرز تلك السلبيات، وهي:

- التركيز الزائد على رضا الطلاب باعتبارهم هم العملاء الأساسيون لهذه المؤسسات الخاصة.
- اعتبار الربحية هدفاً للمستثمر، والاهتمام بجني الأرباح على حساب العملية التعليمية، وقلة الوعي بالأمور الأكاديمية والتعليمية ما يوثر على المخرج التعليمي.
- تهديد مبدأ تكافؤ الفرص المخالف لسياسات التعليم بنشوء نوع من الطبقية بين المتعلمين؛ مما ينعكس سلباً بسبب تنوع واختلاف مؤسسات التعليم العالي.
- تهديد الأمن الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس من أبناء الوطن؛ مما يسبب تسربهم من المهنة أو الاستغناء عنهم واستبدالهم بكوادر أجنبية سعياً للتقليل من التكلفة؛ لتحقيق مزيد من الأرباح.
- تدني أجور أعضاء هيئة التدريس والإداريين العاملين في مؤسسات التعليم العالي، مما يؤدي إلى انخفاض الكفايات المهنية لديهم مما يوثر حتماً على مستوى الأداء التعليمي.
- سيطرة المؤسسات التعليمية ذات الرؤى قصيرة المدى، التي تسعى إلى تحقيق الربحية لمدة معيَّنة، مما يجعلها في حالة من الركون والتأخر وعدم الرغبة في التطوير والتقدم.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

المحور الثاني: خصخصة التعليم العالي في دولة الكويت

أولاً: نشأة التعليم العالي العام في دولة الكويت وتطوره

إن الانطلاقة الحقيقية للتعليم العالي في دولة الكويت تزامنت مع اكتشاف النفط الذي ساعد في تطور البلاد بصورة كبيرة ومتسارعة، ولم تعد قلة المصادر المالية عائقاً في وجه تنمية الدولة الحديثة بعد استقلالها عام ١٩٦١م، لذلك كان قطاع التعليم العالي من أول القطاعات المستفيدة من الطفرة الاقتصادية التي أحدثها النفط بالكويت، إذ أدركت الدولة حينها بأن التعليم العالي يمثل الركيزة الأساسية للتنمية الشاملة، وأن ثروتها الوحيدة والأساسية قبل النفط وبعده سوف تظل العنصر البشري، الذي يمكن أن يتطوَّر من خلال قطاع التعليم العالي (المذكور والدباسي، ٢٠١٦، ص.٣٦).

ويتمثَّل التعليم العالي للقطاع الحكومي في دولة الكويت بمؤسستين تعليميتين، هما جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، إذ يمكن الحصول على الدرجات العملية من الدبلوم إلى الدكتوراه في مختلف التخصصات العلمية والفنية في تلك المؤسستين:

أ- جامعة الكويت:

أنشأت جامعة الكويت بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦م، لتكون أول جامعة حكومية في دولة الكويت ومازالت الوحيدة حتى وقتنا هذا، وذلك لتأهيل الموارد البشرية لتحقيق التنمية واحتياجات المجتمع، والإسهام في إعداد القيادات المؤهلة لمتطلبات العصر الحديث، وهي تعد من المؤسسات الحكومية التابعة لوزارة التعليم العالي التي تعمل تحت إشراف مجلس الجامعة الذي يرأسه وزير التعليم العالي، إذ كانت عند تأسيسها تتكوَّن من كلية العلوم والآداب، والتربية، وكلية البنات الجامعية فقط، وبعدها توالى افتتاح العديد من الكليات مثل طب الأسنان والصيدلة، كلية العلوم الاجتماعية وكلية العلوم الحياتية وكلية العمارة وغيرها حتى بلغ عدد كلياتها ١٧ كلية في الوقت الحالي (OECD, 2021, pp.145-146).

ب-الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب:

تأسَّست الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بموجب القانون رقم (٦٣) لسنة ١٩٨٣م؛ لإعداد المخرجات المهنية والتدريبية للعمل في القطاعات المختلفة، والإسهام في تنمية الاقتصاد المحلي من خلال توفير الموارد البشرية الفنية الضرورية لتنمية المجتمع، وهي تتكون التربية الأساسية التي بدأت عام ١٩٦٢م كمعهد للمعلمين والمعلمات، وتدرجت لتصبح كلية من عدة كليات ومعاهد يحصل منها الطالب على درجة الدبلوم أو البكالوريوس، أقدمها كلية التربية الأساسية التي تضم ١٩ قسماً ما بين العلمي والفني والتقني بما يناسب حاجات سوق العمل من

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

المعلمين والمعلمات، وأيضاً كلية الدراسات التكنولوجية وكلية الدراسات التجارية وكلية التمريض وكلية العلوم الصحية، بالإضافة إلى العديد من المعاهد التي تقدِّم التعليم المتنوع ما بين علمي ومهني، منها: المعهد العالي للطاقة والمعهد العالي للاتصالات والملاحة ومعهد التمريض ومعهد التدريب الصناعي ومعهد السكرتارية والإدارة المكتبية ومعهد السياحة والتجميل والأزياء (الإبراهيم، ٢٠١٨، ص ص.٢٤٦-٢٤٧).

ثانياً: نشأة التعليم العالي الخاص في دولة الكويت وتطوره

سنستعرض بعض تلك المؤسسات التي لها السبق في تأسيسها بدولة الكويت، منها:

الكلية الأسترالية في الكويت (ACK)

تُعد الكلية الأسترالية في الكويت (ACK) واحدة من أولى الكليات التقنية الخاصة في الكويت التي تأسَّست في ٢٠٠٤م المتخصصة في الملاحة البحرية، كما تقدم العديد من الدبلومات والتدريب في برامج بعلم الطيران، بعد أن تمت الموافقة عليها من قبل الوزارتين (وزارة التعليم والتعليم العالي) بموجب المرسوم ٢٠٠٣/٤١ بدأ الطلاب التسجيل في برنامج دبلوم لمدة عامين بدوام كامل؛ ثم إما أن يتابعوا سنتين إضافيتين لإكمال درجة البكالوريوس في الهندسة أو التكنولوجيا الهندسية أو الأعمال، أو يمكنهم ترك ACK مع دبلوم لمدة عامين، وهناك أربع وحدات في ACK:

١. تقدم كلية الهندسة برامج الدبلوم والدرجات العلمية في البترول (النفط والغاز) والهندسة المدنية والميكانيكية والإلكترونية.

٢. تقدم كلية إدارة الأعمال برامج الدبلوم والدرجات العلمية في الإدارة والتسويق.

٣. يمنح الطيران دبلوم صيانة الطائرات.

٤. يقدم برنامج المهارات التأسيسية دورات في اللغة الإنجليزية وتكنولوجيا المعلومات لطلاب السنة الأولى(Al-Shammari, 2023, p.35) .

الجامعة الأمريكية في الكويت (AUM)

الجامعة الأمريكية في الكويت هي مؤسسة خاصة للتعليم العالي تقع في المناطق الحضرية لمدينة الكويت، أُسِّست AUM بواسطة مرسوم أميري عام ٢٠٠٣م، باعتماد هيكلها التعليمي والثقافي والإداري وأساليب ومعايير الجامعة الأمريكية في الكويت على النموذج الأمريكي للتعليم العالي، وعلى الرغم من تأسيسها في ٢٠٠٣م إلا أنها أُفتتحت في سبتمبر ٢٠٠٤م، إذ تقدم الجامعة الأمريكية في الكويت دورات وبرامج تؤدي إلى الاعتراف بها رسمياً بإحدى درجات التعليم العالي، مثل درجة البكالوريوس في عدة مجالات، كما توفر الجامعة الأمريكية في الكويت -أيضاً- العديد

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

من المرافق الأكاديمية وغير الأكاديمية والخدمات المقدَّمة للطلاب، بما في ذلك المكتبة والمرافق الرياضية والخدمات الإدارية (الجامعة الأمريكية في الكويت AUM ، ٢٠٢٢).

جامعة الشرق الأوسط الأمريكية (AUM)

جامعة الشرق الأوسط الأمريكية (AUM) هي جامعة خاصة في الكويت تأسَّست عام ٢٠٠٥ في محافظة جنوب الأحمدي، وتتضمَّن AUM كليتين: كلية الهندسة والتكنولوجيا وكلية إدارة الأعمال، بالإضافة إلى قسم الفنون الليبرالية والبرنامج التحضيري للغة الإنجليزية، إذ صُنِّفت AUM أوَّل جامعة في الكويت في تصنيفات جامعة QS العالمية ٢٠٢٣م في المرتبة ٧٠١-٧٥٠ عالمياً، وتقدم شهادات البكالوريوس والدراسات العليا في الهندسة، بما في ذلك الهندسة الصناعية، الهندسة الميكانيكية والهندسة الكهربائية والهندسة الكيميائية وهندسة الكمبيوتر، بالإضافة إلى التخصصات الأخرى، مثل التمويل والمحاسبة والتسويق وإدارة الموارد البشرية وإدارة نظم المعلومات، إذ تمنح AUM درجة الماجستير في إدارة الأعمال (جامعة الشرق الأوسط الأمريكية AUM ، ٢٠٢٢).

تطبيق الخصخصة في قطاع التعليم العالي بدولة الكويت

تواجه مؤسسات التعليم العالي الحكومية في دولة الكويت مثل كثير من بلدان العالم النامي تحديات عديدة، متمثِّلة بالتطور العلمي والانفجار المعرفي ومواكبة كل ما هو جديد في الساحة العلمية العالمية، إضافة إلى كثير من التحديات الداخلية الأساسية والمتمثلة بازدياد أعداد الطلبة وإمكانية قبول واستيعاب أعداد كبيرة من خريجي الثانوية سنويا، إضافة إلى المسائل المتعلقة بالحفاظ على جودة التعليم وتطويرها، واستشراف المستقبل وضبط عملية تخريج الطلبة بما يوائم متطلبات سوق العمل، إضافة إلى تحديد غايات هذه المؤسسات وأهدافها ورسم الطرق البديلة للوصول إلى هذه الأهداف (الغريب، ٢٠١٥، ص.٤)

ومما سبق، تتظافر الجهود لإيجاد الحل الاستراتيجي الذي يمكنه أن ينهض بمؤسسات التعليم العالي وتوجيهها نحو الطريق الصحيح الذي يمكنها من تحقيق الأهداف المحددة، ومن تلك الحلول هو تطبيق الخصخصة على تلك المؤسسات، مما يمكن للقطاع الخاص أن يشارك القطاع العام في تطوير التعليم العالي وزيادته كفاءته والذي يمكن بدوره أن تحقِّق الدولة التنمية المطلوبة في جميع قطاعاته (الثبيتي، ٢٠٢٠، ص.٨٢٩).

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

المحور الثالث: الخبرات العالمية في خصخصة التعليم العالي

بدأت موجة الخصخصة تجتاح دول العالم عامةً خلال النصف الثاني من العقد التاسع من القرن العشرين، وقد كانت إنجلترا من أوائل الدول التي سبقت إلى ذلك كما وضحناها سابقا، ثم تبعتها دول متقدمة أخرى مثل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وكندا وغيرها، وانتقلت موجة الخصخصة بعد ذلك إلى الدول النامية مثل الأرجنتين والبرازيل وشيلي وبنجلادش وباكستان وتركيا ونيجيريا ومصر وغيرها (الحصري، ٢٠١٨، ص.٣٠).

ويتضح من ذلك أن معظم الدول اعتقدت أن الخصخصة هي الملاذ الآمن (بتشجيع من المؤسسات الدولية كاليونسكو والبنك الدولي)؛ للتغلب على المشكلات المختلفة التي صاحبت سيطرة القطاع العام على التعليم العالي، واعتبارها -أيضاً- الطريقة المثلى لاستخدام الأساليب والطرق المختلفة التي تفعل نظام التعليم العالي لتسريع عجلة التنمية في شتى الأنظمة الأخرى بالدولة. ومن ذلك لابد من العرض الموجز لبعض الخبرات العالمية في تطبيق الخصخصة في قطاع التعليم عامةً والتعليم العالي خاصة، بحيث سيتم اختيارها حسب تأثير التجربة في مجال خصخصة التعليم العالي بشكل خاص، ومن ثم سيتم استعراضها وفقاً لقرب الدولة من دولة الكويت جغرافيا باعتبارها المجتمع الذي ستطبق عليه الباحثة موضوع الدراسة، وتم اختيار دولة مختلفة في تجربتها للخصخصة، والدول هي كالتالي:

أولاً: الإمارات العربية المتحدة

تدرك حكومة الإمارات العربية المتحدة أنه من الضروري بناء ملف اقتصاد قائم على المعرفة المستدامة بدون أن يكون هناك قيادة على درجة عالية من التعليم، هذا هو السبب في أن جعل تطوير التعليم العالي على مستوى عالمي هو واحد من الأهداف التي تسعى الحكومة الإماراتية إلى تحقيقها، إذ تُعد دولة الإمارات العربية المتحدة مثالاً من دول الخليج التي تطوّر نظام التعليم العالي لديها، من خلال الاستثمار فيه وتوسيعه وتعزيز الأنشطة البحثية فيه، والتركيز على ثلاثة جوانب مهمة للتعليم العالي، وهي: المساواة بين الجنسين، كفاءة التدريس وجودة التعليم، وإنتاجية البحث في جامعاتها (Shomotova and Karabchuk, 2023, PP. 159-160).

وفي هذا الجانب، أُنشئت في دولة الإمارات العربية المتحدة العديد من المؤسسات التعليمية والكليات الخاصة وكليات التقنية العليا والمعاهد المتخصصة فوق الثانوية، والتي تقدم برامج في تخصصات مختلفة؛ ففي أواخر الثمانينات الميلادية وأوائل التسعينات تم إنشاء العديد من مؤسسات التعليم الخاصة في الإمارات المختلفة، وذلك

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

لأسباب عديدة؛ أهمها مرونـة الالتحـاق بمؤسسات التعليم العالي في الإمارات من غير مواطنيها، والإقبال الشديد علـى مؤسسـات التعليم العالي الحكومي، الأمر الذي سبَّب عجزاً لتلك الجامعات لقبـول العديـد مـن الطـلاب والطالبات وخاصة الوافدين، وأيضاً متطلبات سوق العمل المختلفة، والظروف الجغرافية التي جعلت الطلاب يفضلون الدراسة في كليات ومعاهد قريبة من مساكنهم، مما شجع على الدراسة في الجامعات الخاصة (الحربي، ٢٠١٦، ص.٢٤٥).

ثانياً: الأردن

تُعد الخصخصة عامةً وفي التعليم خاصة التي بدأت في الأردن من أهم برامج الخصخصة في الشرق الأوسط؛ باعتبارها أول دولة عربية في المنطقة منحت التراخيص بافتتاح الجامعات الأهلية، تليها مصر والإمارات ثم اليمن وعمان والمغرب، إذ بدأ برنامج الخصخصة بالأردن في أواخر الثمانينات، إذ دعمت ومازالت تدعم مجموعة البنك الدولي برامج الخصخصة في عدة مجالات بالدولة على رأسها التعليم العالي من خلال وضع استراتيجية وإطار مؤسسي لتنفيذ البرامج ودعم تنفيذها (صعب، ٢٠١٨، ص. ٤٥).

ويشير الرباعي (٢٠١١، ص.١٠١) إلى أن دولة الأردن تتبع نمط الخصخصة الكاملة، إذ تعطي الحكومة فيهـا الصلاحيات للقطاع الخاص بإنشاء وإدارة وتمويل مؤسسات التعليم العالي دون تقديم أي إعانة أو تمويل من الدولة؛ إذ يقتصر دور الدولة فقط فيها على منح التراخيص اللازمة لإقامة البناء ضمن الشروط التي تضعها الدولة.

ثالثاً: مصر

انطلاقاً من فكرة أن الخصخصة تقوم على الاستثمار الفردي القادر على تحقيق الفاعلية والكفاءة الاقتصادية من خلال تفاعل قوى السوق وإشراك القطاع الخاص في النشاط العام بصورة تتيح تحقيق أهداف الدولة بشكل أفضل، كان أول طرح لفكرة إنشاء الجامعات الخاصة في مصر في نهاية الخمسينات من القرن الماضي وأطلق عليها حينها الجامعة الحرة، إلا أن الفكرة لم يكتب لها النجاح المنشود لاعتبارات عدة، وبعدها توالت المحاولات لإنشاء جامعات خاصة، وقدَّمت الدولة تسهيلات، كإقامة مشاريع تعليمية مشتركة بين القطاع العام والحكومي، وتقديم مساعدات مالية وحكومية، وتوفير أراضي لتشييد مباني الجامعات، وغيرها من أنواع الدعم الحكومي لتسهيل خصخصة التعليم العالي (صعب، ٢٠١٨، ص ص. ٤٢-٤٣).

وكانت الحكومة المصرية تسعى إلى تحقيق عددٍ من الغايات وراء تطبيق الخصخصة في عدة قطاعات بمقدمتها قطاع التعليم العالي، تمثلت برفع كفاءة

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

المؤسسات التعليمية المملوكة للدولة، وزيادة فرص العمل والحصول على التكنولوجيا الحديثة، ومعالجة عجز الموازنة، بالإضافة إلى جذب الاستشارات المحلية والخارجية للاستفادة منها لتطوير العملية التعليمية (النويران، ٢٠١٨، ص. ١٠٩).

رابعاً: إنجلترا

تُعد التجربة البريطانية في الخصخصة هي التجربة الأولى في العالم، إذ وعدت حكومة (Margaret Thatcher) نهاية السبعينات وبدية الثمانينات بأن برامج الخصخصة سوف تعمل على تعزيز المنافسة في منشآت الخدمات العامة، وتجعل هذه المنشآت تتسم بالكفاءة وتزيد من فعاليتها، ومن ثَمَّ تستطيع تخفيض قمة الخدمات المقدمة من قبل قطاعات الدولة جميعها ومنها التعليم العالي (الحصري، ٢٠١٨، ص.٣٤)، إذ كانت هناك مبادرات للخصخصة في التعليم في عام ١٩٨٠، حيث كانت جامعة باكنجهام أول جامعة بريطانية خاصة معترف بها عالميا، والتي تُعد أول من فرضت رسوماً دراسية على الجامعات الحكومية في بريطانيا، والذي أسهم في انخفاض الدعم الحكومي للتعليم العالي وارتفع الدعم الخاص بنسبة ١٠ % خلال الأعوام ١٩٨٠ – ١٩٨٤م (الزهراني، ٢٠١٩، ص.١٣٩).

ونظام انجلترا حتى وقت قريب مختلفاً بشكل ملحوظ كلياً عن الأنظمة الأوروبية الأخرى، من حيث مستوى استقلالية مؤسسات التعليم العالي؛ وذلك نابع من كونها مستقلة دستورياً عن الدولة (مؤسسات خاصة تقنياً) مع وجود الإشراف من قبل الحكومة وتمويل الحكومة –أيضاً- بنسب محددة لتلك الجامعات، وهذا العامل الخاص يجعل من الصعب التمييز بين التعليم العالي الخاص والعام الموجود في إنجلترا (Middlehurst, 2016, p.82)

وذكر كلٌّ من خليل والباسل وجمعة (٢٠١٨، ص.٣٣٠) أن تطبيق الخصخصة

أوجه الاستفادة من الخبرات العالمية السابقة في تطبيق الخصخصة في قطاع التعليم العالي بدولة الكويت

يمكن تلخيص أهم الدروس المستفادة من تلك الخبرات في تطبيق الخصخصة في مجال التعليم العالي بدولة الكويت في التالي:

- لا بد من أن تكون الخصخصة وسيلة وليس غاية في حدِّ ذاتها، بحيث تكون طريقة لتحقيق أهداف التعليم العالي من جهة، وزيادة فعاليته عبر حل جميع مشكلاته التي تحد من نشاطه من جهة أخرى، بمعنى آخر ألَّا تكون الخصخصة بما تحمله من إشراك القطاع الخاص في العملية التعليمية هي الغاية المرادة، بل تكون استراتيجية لإنجاح تلك العملية من خلال مشاركة القطاع الخاص في

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

تحقيق أهداف التعليم العالي مثل تجربة أمريكا وانجلترا اللتان اعتبرتا القطاع الخاص شريكا رسميا في تطوير التعليم العالي.

- ألا يقتصر الهدف الرئيس من تطبيق الخصخصة في قطاع التعليم العالي على سدِّ العجز من توفير مقاعد إضافية لخريجي الثانوية العامة في الجامعات والكليات مثل كثير من الدول، كمصر ونيجيريا ودول الخليج كالإمارات والكويت أيضا، بل يجب أن يكون الهدف من الخصخصة أشمل وأعم بحيث يزيد من إمكانيات التعليم العالي لتحقيق غاياته التي منها تؤثر إيجابياً بخطط التنمية في البلاد مثل إنجلترا وأمريكا.
- ألا تقتصر الخصخصة على السماح للقطاع الخاص بإنشاء الجامعات والمعاهد وإدارتها وتشغيلها فقط كما في بعض الدول مثل الكويت والأردن، بل يجب إدخالها شريكاً في الجامعات الحكومية كالولايات المتحدة الأمريكية، لكي لا تكون الأفضلية للجامعات الخاصة، وتكون عملية التطوير والتحسين على مستوى واحد لجميع الجامعات في كلا القطاعين العام والخاص، مع بقاء إشراف ورقابة الحكومة للتعليم العالي عامةً للمحافظة على اتباع جميع الجامعات وكلياتها للسياسة العامة التي تنتهجها الدولة.
- تطبيق الخصخصة سواء للجامعات الحكومية أو حتى الخاصة منها وفقا لتوجهات سلطة الدولة إدارياً ومالياً وأكاديميا، فإشراف الحكومة ومراقبتها للعملية التعليمية ضرورة للتأكد من اتساق عملها مع رؤية البلد، ولكن استقلالية الجامعات مهم أيضا، بحيث يجب أن تتمتع الجامعات بالحرية التي تمكنها من رسم خططها التي تراها مناسبة لقدراتها وإمكانياتها لسير عملها نحو النجاح، وهذه الاستقلالية يجب أن تكون تحت سقف المراقبة والإشراف من قبل قطاع الدولة.
- تنويع التخصصات التي تقدِّمها الجامعات الحكومية والخاصة، بحيث استغلال القطاع الخاص الذي له القدرة على تطوير العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل، وعدم الاعتماد على تخصصات محددة ومكررة، وذلك من خلال إيجاد تناسق وتناغم بينهم من خلال سد النقص في المجالات التي يحتاجها سوق العمل مثل ما يحدث في إنجلترا التي جعلت السوق المحلي هو أحد المعايير التي تحدد التخصصات المطروحة للطلبة.
- ابتعاد رؤية الجامعات التي يشترك في عملها القطاع العام والخاص معاً عن الربحية البحتة، وعدم التعامل مع التعليم كسلعة تتعرَّض للعرض والطلب، فالاستثمار في التعليم العالي مهم ومطلوب في عصر اقتصاد المعرفة، ولكن

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

يجب أن يرافق ذلك فكرة الجودة والكفاءة للوصول إلى الأهداف المنشودة لضمان البقاء والاستمرارية.

الدِّراسات السَّابقة

المحور الأول: الدراسات التي تناولت متطلبات تطبيق خصخصة التعليم العالي

١- دراسة بانيا (Bania (2020 بعنوان "خصخصة التعليم العالي في الهند: القضايا والتحديات والاقتراحات لتحسين الجودة":

هدفت الدراسة إلى استعراض العوامل والمتطلبات الضرورية التي تؤدي إلى خصخصة التعليم العالي في دولة الهند، ووفقاً للمنهج النوعي حُلِّلت مختلف الدراسات البحثية والكتب والتقارير والسياسات والبرامج والممارسات الخاصة بإعداد وتأهيل المعلمين في الهند للتوصل لنتائج الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، من أهمها أن هناك بعض المتطلبات اللازمة عند تطبيق الخصخصة لتحسين الجودة في مؤسسات التعليم العالي، وهي وجود سياسة واضحة المعالم لإنشاء وتأسيس مؤسسات التعليم العالي الخاصة واستمراريتها، ووجود هيئة رقابية للنظر في شؤون تمويل الجامعات والكليات التي يديرها القطاع الخاص لكي لا يُساء استخدامها، مع تحديد شروط قبول موضوعية ورسوم يتحملها الطلبة من شتى الفئات الاقتصادية.

٢- دراسة العيدروس (٢٠١٩) بعنوان" الكفايات الجوهرية للموظفين في ضوء متطلبات الخصخصة: دراسة تطبيقية على إدارة التعليم بالعاصمة المقدسة في المملكة":

هدفت الدراسة إلى التعرف على متطلبات الخصخصة المطلوب توافرها للموظفين في إدارة التعليم بالعاصمة المقدسة في المملكة العربية السعودية، واعتمدت الباحثة المنهج الوصفي المسحي الذي طبقت وفقا لإجراءاته استبانة لجمع البيانات اللازمة على عينة عشوائية بسيطة بلغت٥٨٠ موظفاً وموظفة في إدارة التعليم في مبنى الإدارة الرئيسي في مدينة مكة المكرمة، ومنها توصلت إلى أن أكثر المتطلبات التي تحتاجها الخصخصة لتطبيقها هي تخطيط المسار الوظيفي الذي يحتاج إلى الالتزام الشديد نحو إنجاز المهام، مع إتاحة الفرصة للابتكار والإبداع، وأوصت هذه الدراسة بإجراء دراسات مسحية للبرامج التعليمية التي تُحال إلى القطاع الخاص لمعرفة إيجابيات وسلبيات إحالتها للقطاع الخاص.

٣- دراسة الغامدي (٢٠١٩) بعنوان" تحسين القدرة التنافسية للجامعات السعودية الناشئة وفق متطلبات خصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: تصور مقترح":

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

هدفت الدراسة إلى تحديد أهم متطلبات الخصخصة للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية التي يجب توفرها لتحسين القدرة التنافسية للجامعات في المملكة، وصمَّم الباحث استبانة لجمع البيانات وفقاً للمنهج الوصفي التحليلي، وطُبِّقت على عينة من أعضاء هيئة التدريس في أربع جامعات سعودية ناشئة اختيروا باستخدام العينة العشوائية الطبقية البالغ عددهم (٣٢٠) عضوا، وكشفت نتائج الدراسة أن من أهم المتطلبات التي يجب توافرها وفقاً للمجال هي البنية التحتية وتقنية المعلومات، والموارد والكفاءات، وخدمة المجتمع، والإدارة والقيادة الجامعية، ثم مجال الثقافة التنظيمية (التنافسية).

المحور الثاني: الدراسات التي تناولت الآثار الإيجابية والسلبية التي قد تنتج عن تطبيق الخصخصة في التعليم العالي

١- دراسة وايميبي وأبيدون Wamimbi and Abiodun (2021) بعنوان "خصخصة قطاع التعليم العالي: تميز بدون جوهر ":

هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم شامل للخصخصة وإبراز مزايا وعيوب خصخصة قطاع التعليم العالي في أوغندا، واعتمد الباحثان على تحليل البيانات المستمدة من المستندات والتقارير والبحوث السابقة المرتبطة بموضوع الخصخصة في التعليم العالي، وكشفت النتائج أن من إيجابيات الخصخصة هي تحسّن جودة التعليم في الكليات، وارتفاع أداء أعضاء هيئة التدريس، واهتمام الإدارة بالتطوير المهني لهم، أما سلبيات الخصخصة فتمثلت في ضعف خبرة أعضاء هيئة التدريس، وضعف جودة التعليم في كثيرٍ من الكليات والمعاهد، طغيان الربحية في عمل تلك المؤسسات.

٢- الراشد والقحطاني (٢٠٢٠): "الآثار المتوقعة من تطبيق الخصخصة على جودة التعليم الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية: دراسة استطلاعية من وجهة نظر منسوبي جامعة شقراء":

هدفت الدراسة إلى تحديد الآثار الإيجابية المتوقعة من تطبيق الخصخصة على جودة التعليم الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية، إذ استخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي في الدراسة، واعتمد الباحثان على الاستبانة أداةً للدراسة، وطُبِّقت على عينة طبقية عشوائية بلغ عددها ٣٣٢ من أعضاء الهيئة الإدارية والتعليمية بجامعة شقراء، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، من أبرزها أن من الآثار الإيجابية المتوقعة من تطبيق الخصخصة حسب توجهات منسوبي جامعة شقراء هي زيادة ارتباط تخصصات الجامعة بسوق العمل، وتطوير المهارات الإدارية للإدارات

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

العليا في الجامعة، وربط الحوافز الإنتاجية لمنسوبي الجامعة، من ثم الحد من هدر الموارد المالية في الجامعة.

التعقيب على الدراسات السابقة

استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في الأمور التالية:

١- أسهمت هذه الدراسات في بلورة مشكلة الدراسة الحالية وطرح العديد من التساؤلات التي أثارت مشكلتها.

٢- أكَّدت نتائج الدراسات السابقة وتوصياتها إجراء مثل هذه الدراسة لمعرفة أهم متطلبات خصخصة التعليم العالي عند تطبيقها وتحديد أبرز إيجابياتها وسلبياتها بعد التطبيق.

٣- أكَّدت الدراسات السابقة ضرورةَ الاهتمام بموضوع الخصخصة في التعليم العالي، وكيف أنه يترتَّب عليه بعض الإيجابيات والسلبيات جرَّاء تطبيقه في مؤسسات التعليم العالي.

٤- أكَّدت الدراسات السابقة ضرورةَ مراجعة الخبرات العالمية في مجال خصخصة التعليم العالي والاستفادة منها بتعزيز الإيجابيات وتجنب السلبيات التي يمكن أن تحدث جراء تطبيق هذا التوجه.

٥- ساعدت نتائج الدراسات السابقة في تحليل نتائج الدراسة الحالية وتحليلها ومناقشتها من خلال تحديد أوجه الاتفاق والاختلاف فيما بينهما.

٦- مدت الدراسات السابقة هذه الدراسة الحالية برؤية واضحة ومحدَّدة لطبيعة موضوع البحث وأنسب المناهج التي يمكن استخدامها بما يتناسب مع طبيعة البحث.

٧- ساعدت الدراسات السابقة الدراسة الحالية على اختيار الأداة المناسبة لطبيعة البحث، ومجتمع الدراسة ونوعية العينة التي تُطبق عليها أداة الدراسة.

٨- ساعدت الدراسات السابقة الدراسة الحالية بتصميم وبناء تصور مقترح لخصخصة التعليم العالي في دولة الكويت.

منهجيَّة الدِّراسة وإجراءاتها

أولاً: منهج الدراسة

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي الوثائقي والمنهج المسحي.

ثانياً: مجتمع الدراسة

اشتمل مجتمع الدراسة على جميع أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت والبالغ عددهم ١٧٠٤ عضو هيئة تدريس وفقاً لآخر إحصائية تمكَّنت الباحثة من الحصول عليها (الإدارة المركزية للإحصاء في دولة الكويت، ٢٠٢٠-٢٠٢١)،

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

واختيروا عينةً للدراسة الحالية وفقاً لاختيار العديد من الدراسات السابقة ولدورهم الكبير في تيسير العملية التعليمية، ولتحقيق أهداف نظام التعليم العالي الذي سيساعد على التنمية المطلوبة بالمجتمع، ويتوزَّع مجتمع الدراسة المتمثل بأعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت على ١٦ كلية.

ثالثاً: عينة الدراسة

اختيرت عينة الدراسة الحالية بالطريقة العشوائية الطبقية من مجتمع الدراسة وفقاً للكليات، ومن ثَمَّ، تكون حجم العينة ١٧٩ من أعضاء هيئة التدريس من جامعة الكويت والتي تمثِّل تقريباً ١٠% من مجتمع الدراسة، وكان توزيع العينة على حسب الكليات على النحو التالي:

جدول (١) توزيع العينة (أعضاء هيئة التدريس) على كليات جامعة الكويت

م	الكلية	عدد أعضاء هيئة التدريس	حجم العينة الخطأ المسموح به ٥%
١	الحقوق	85	9
٢	الآداب	165	17
٣	العلوم	206	22
٤	الطب	188	20
٥	الهندسة والبترول	246	25
٦	علوم طبية مساعدة	67	7
٧	التربية	125	13
٨	الشريعة	155	16
٩	العلوم الإدارية	131	14
١٠	الصيدلة	40	4
١١	طب أسنان	51	5
١٢	العلوم الاجتماعية	120	13
١٣	العلوم الحياتية	64	7
١٤	العمارة	45	5
١٥	الصحة العامة	15	2
١٦	الدراسات العليا	1	0
المجموع		**1704**	**179**

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

رابعاً: أدوات الدراسة وإعدادها وتطبيقها

- **الاستبانة:**

بُنِيت الاستبانة أداةً للدراسة للحصول على البيانات اللازمة للإجابة عن أسئلة الدراسة بعنوان خصخصة التعليم الجامعي في دولة الكويت في ضوء بعض الخبرات العالمية، ولتصميمها وبنائها استُعين بدراسة كلٍّ من الشواوره (٢٠١٩)، والعيدروس (٢٠١٩)، والغامدي (٢٠١٩)، والنفيعي(٢٠١٩)، والحربي(٢٠١٦) وآراء الخبراء والمختصين في هذا المجال، وما طُرِح في الإطار النظري لهذه الدراسة، والمراجع والأدبيات المتعلقة بالموضوع، إذ انقسمت إلى قسمين رئيسين، القسم الأول تضمَّن البيانات العامة للمفحوص (الجنس- الدرجة العلمية- الكلية حسب تخصصاتها- سنوات الخبرة العملية)، والقسم الثاني تضمَّن مجموعة من العبارات التي لها علاقة بعنوان الدراسة، وكُتِبت في إجابات مغلقة ذات مقياس خماسي (ليكرت)، التي توزَّعت على ثلاثة محاور وفقاً لأسئلة الدراسة، وهي في التالي:

- المحور الأول: متطلبات تطبيق خصخصة التعليم العالي: تضمَّن المحور على ٢٠ عبارة بعد تحكيمه موزعة بالتساوي على أربعة أبعاد، وهي الإدارة والقيادة الجامعية، البنية التحتية وتقنية المعلومات والاتصالات، الموارد والكفاءات، التدريس والتعليم، ولكلِّ بُعد خمس عبارات.
- المحور الثاني: الآثار الإيجابية التي قد تنتج عن تطبيق الخصخصة في التعليم العالي: تضمَّن المحور ٢٠ عبارة بعد تحكيمه موزعة بالتساوي على أربعة أبعاد، وهي الإدارة والقيادة الجامعية، البنية التحتية وتقنية المعلومات والاتصالات، الموارد والكفاءات، التدريس والتعليم، ولكلِّ بعد خمس عبارات.
- المحور الثالث: الآثار السلبية التي قد تنتج عن تطبيق الخصخصة في التعليم العالي: تضمَّن المحور ٢٠ عبارة بعد تحكيمه موزعة بالتساوي على أربعة أبعاد، وهي الإدارة والقيادة الجامعية، البنية التحتية وتقنية المعلومات والاتصالات، الموارد والكفاءات، التدريس والتعليم، ولكلِّ بُعد خمس عبارات.

جدول (٢) محاور الاستبانة وعدد عباراتها في صورتها الأولية

	المحاور	عدد العبارات
المحور الأول	متطلبات تطبيق الخصخصة في التعليم العالي بدولة الكويت في ضوء بعض الخبرات العالمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت	٢٠عبارة
المحور الثاني	الآثار الإيجابية التي قد تنتج عن تطبيق الخصخصة في التعليم العالي بدولة الكويت في ضوء بعض الخبرات العالمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت	٢٢عبارة

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

المحور الثالث	الآثار السلبية التي قد تنتج عن تطبيق الخصخصة في التعليم العالي بدولة الكويت في ضوء بعض الخبرات العالمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت	٢١عبارة
مجموع عبارات الاستبانة		**٦٣ عبارة**

استُخدِم مقياس ليكرت الخماسي للحصول على استجابات أفراد عينة الدراسة، وفق درجات الموافقة التالية: (موافق بشدة - موافق - محايد- غير موافق - غير موافق بشدة)، ومن ثم التعبير عن هذا المقياس كمياً، بإعطاء كل عبارة من العبارات السابقة درجة، وفقاً للتالي: موافق بشدة (٥) درجات، موافق (٤) درجات، محايد (٣) درجات، غير موافق (٢) درجتان، غير موافق بشدة (١) درجة واحدة، ولتحديد طول فئات مقياس ليكرت الخماسي، حُسِب المدى بطرح الحد الأعلى من الحد الأدنى (٥-١= ٤)، ثم قُسِّم على أكبر قيمة في المقياس (٤ ÷ ٥ = ٠,٨٠)، وبعد ذلك أُضيفت هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس(١)؛ لتحديد الحد الأعلى لهذه الفئة.

*** صدق الاستبانة:**

للتأكد من صدق الاستبانة قامت الباحثة بالإجراءات التالية:

أ- الصدق الظاهري للاستبانة

عُرِضت الاستبانة في صورتها الأولية على عددٍ من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات العربية الذين لهم خبرة في مجال الدراسة الذي بلغ غددهم (١٥) محكماً وذلك للتعرف على مدى صدق أداة الدراسة في قياس ما وضعت لقياسه.

ب- صدق الاتساق الداخلي للاستبانة

تم التأكد من صدق الاتساق الداخلي للمقياس بتطبيق الاستبانة في صورتها النهائية على عينة استطلاعية عددها ٣٠ عضو هيئة تدريس من مجتمع الدراسة، واستُخدِمت معامل ارتباط بيرسون للكشف عن العلاقة بين متوسط كل بند والدرجة الكلية للمقياس، وقد أسفرت تلك الخطوة عن ارتباط جميع الفقرات ارتباطاً دالاً مع الدرجة الكلية عند مستوى دلالة ٠.٠١

ج- صدق المحتوى:

للتأكد من صدق المحتوى للمقياس بتطبيق الاستبانة في صورتها النهائية على عينة استطلاعية عددها٣٠ عضو هيئة تدريس من مجتمع الدراسة، إذ استُخدِمت معامل ارتباط بيرسون للكشف عن العلاقة بين متوسط كل بُعد التقييم العام على مستوى الدرجة الكلية لكلِّ محور من محاور الاستبانة، وقد أسفرت تلك الخطوة عن ارتباط جميع الفقرات ارتباطاً دالاً مع الدرجة الكلية عند مستوى دلالة ٠.٠١

*** ثبات الاستبانة:**

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

للتحقق من ثبات المقياس استُخرِجت معامل الثبات للاتساق الداخلي من خلال حساب معادلة "ألفا كرونباخ" (Alpha -Cronpach)، وقد تبين نتائج اختبار الثبات (كرونباخ ألفا) لمجمل أبعاد محاور البحث، أن معامل الثبات العام بلغ 0.928، والذي يعطي انطباعاً كافياً عن تحقّق الثبات في إجابة مفردات العينة عن أسئلة الاستبيان.

ومما سبق، يثبت تحقق المصداقية والثبات لأسئلة الاستبانة والذي يؤهلها للتطبيق على العينة التي اختيرت بعد ذلك.

- **أداة دلفاي:**

صُمِّمت أداة دلفاي وطُبِّقت على عدد ١٢ خبيراً من خبراء التربية، إذ يستخدم هذا المنهج في المرحلة الثانية من الدراسة كتطبيق مبدئي؛ بسبب مناسبته لطبيعة الدراسة الحالية وأهدافها.

واختيار هذا الأسلوب أتاح للباحثة الحصول على كم أكبر من المعلومات لمعرفة مرئيات الخبراء من خلال عدد من الجولات للوصول إلى مرئيات مشتركة ورؤية موحدة تعكس التصور المرغوب لخصخصة التعليم العالي في دولة الكويت، بحيث يقدم كل منهم مقترحاته وتوقعاته المستقبلية، وكُرِّر ذلك وقُيِّم ما سبق ومن ثم تقديم تصورات جديدة، حتى تتقارب النسب في الإجابات التي يصل إليها الخبراء في كل زيارة، والحصول على اتفاق بين الآراء في أقصر وقت ممكن، بما لا يقل عن ٩٠% وما فوق كنسبةٍ اتفاق من قبل الخبراء حول أجزاء التصور، ويُقدَّم التصور المقترح بأسلوب علمي وموضوعي، وقد قامت الباحثة باستخدام هذا الأسلوب، بهدف الوصول إلى التصور المقترح لتطبيق الخصخصة في التعليم العالي في دولة الكويت في ضوء بعض الخبرات العالمية، وتتكون من استبانتين ذات إجابات مغلقة باستخدام مقياس (ليكرت) الخماسي في تصميم مستويات الاستجابة كما يلي: (٥= موافق بشدة، ٤= موافق، ٣= موافق إلى حدٍّ ما، ٢=أرفض، ١- أرفض بشدة)، التي طُبِّقت في الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي ٢٠٢٢/٢٠٢٣م.

واستُخدِم أسلوب دلفاي في هذه الدراسة بطريقتين، وهما:

١- الطريقة الاستنتاجية (Deductive): وهي طريقة قائمة على الاستجواب حول قضية معيَّنة أو مفهوم معيَّن، إذ يقدم للخبراء معلومات وبيانات عن الموضوع المطروح للبحث، ويطلب من الخبراء والمختصين أن يقدموا آراءهم حوله مع ما يطرحونه من مقترحات.

٢- الطريقة الاستقرائية (Inductive): إذ يُقدَّم سؤال مباشر عن الموضوع أو المجال المبحوث، ويترك للخبراء والمختصين الحرية للإدلاء بآرائهم وتصوراتهم حوله (عامر، ٢٠٠٦، ص.١٧٢).

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

نتائج الدراسة ومناقشتها وتفسيرها:

إجابة السؤال الأول: ما الواقع الحالي أكاديمياً ووظيفياً ومالياً لجامعة الكويت الحكومية والذي يستدعي الدعوة إلى الخصخصة؟

وضحت الباحثة من خلال المراجع والوثائق التي رجعت لها في الإطار النظري بالمحور الثاني، أن واقع جامعة الكويت أكاديمياً ووظيفياً ومالياً لم يصل إلى المستوى المأمول، إذ تشير الدراسات والمراجع أن هناك تحديات عديدة تعيق عمل جامعة الكويت واحتياجها لبديل استراتيجي يصحح مسارها، إذ يكون عن طريق الخصخصة التي تتمثل بجعل القطاع الخاص شريكاً لزيادة فعاليتها كمنظومة تعليمية، وبالأخير تتمكن الجامعة بتحقيق أهدافها ومن ثم تحقيق أهداف التنمية المنشودة في دولة الكويت.

إجابة السؤال الثاني: ما متطلبات تطبيق الخصخصة في التعليم العالي بدولة الكويت في ضوء الخبرات العالمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت؟

اتفق أفراد عينة الدراسة بتقدير مرتفع جداً على (١١) عبارة من عبارات المحور الأول (متطلبات تطبيق الخصخصة في التعليم العالي بدولة الكويت في ضوء الخبرات العالمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت)، وهي كالتالي:

١. منح الجامعة الحرية في تصميم هيكلها التنظيمي بما يتناسب مع طبيعة عملها.
٢. اعتماد الجامعة على تقنية المعلومات والاتصالات الحديثة في جميع أنظمتها الإدارية والأكاديمية.
٣. منح الحرية لأعضاء هيئة التدريس في اختيار طرق وأساليب التدريس حسب متطلبات المقرر الدراسي.
٤. ترك الاستقلالية للجامعة في تصميم واعتماد البرامج الأكاديمية، وما تتضمنه من معايير قبول مناسبة لها.
٥. إعطاء الجامعة الصلاحية في اختيار قيادتها ومنسوبيها.
٦. إسهام عضو هيئة التدريس في مبادرات نوعية وكمية تعزز الابتكار كجزء من مهامهم التدريسية.
٧. حرية اختيار الجامعة أساليب تقويم منوعة ومناسبة للمناهج المقدمة فيها.
٨. تتخذ الجامعة القرارات المتعلقة بشؤونها وفقاً للوائح المنظمة من وزارة التعليم العالي.
٩. تدير الجامعة مخصصاتها المالية ومواردها المادية بحرية كاملة بما يتوافق مع رؤية ورسالة الجامعة وخصوصيتها.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

١٠. تضمين مشاركة أعضاء هيئة التدريس في المؤتمرات والندوات المحلية والعالمية كمؤشر لقياس الأداء الوظيفي.
١١. تحدد الجامعة لغة التدريس المناسبة لكل تخصص من تخصصاتها.

إجابة السؤال الثالث: ما الآثار الإيجابية التي قد تنتج عن تطبيق الخصخصة في التعليم العالي بدولة الكويت في ضوء بعض الخبرات العالمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت؟

اتفق أفراد عينة الدراسة بتقدير مرتفع جداً على (٨) عبارات من عبارات المحور الثاني (الآثار الإيجابية التي قد تنتج عن تطبيق الخصخصة في التعليم العالي بدولة الكويت في ضوء بعض الخبرات العالمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت)، وهي كالتالي:

١. توظيف وسائل التكنولوجيا الحديثة بشكل أفضل.
٢. تجهيز بنية تحتية متكاملة ومتوافقة مع المعايير العالمية لتحقيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي.
٣. توفر التجهيزات الكاملة في بيئة العمل (الأثاث، الأجهزة، الإضاءة،...إلخ) بشكل مستمر ومتجدد.
٤. توفر بيئة بحثية نشطة وفاعلة قادرة على إنتاج المعرفة.
٥. تحسين خدمات الجامعة التعليمية المرتبطة بالتقنية الحديثة.
٦. تعزيز استقلالية مؤسسات التعليم العالي من النواحي التربوية والعلمية والفكرية.
٧. المرونة في تطبيق البرامج وتكييفها حسب رؤية الجامعة ورسالتها.
٨. زيادة قدرة الجامعة على مواجهة الأزمات بسبب الاستقلال الذاتي.

إجابة السؤال الرابع: ما الآثار السلبية التي قد تنتج عن تطبيق الخصخصة في التعليم العالي بدولة الكويت في ضوء بعض الخبرات العالمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت؟

اتفق أفراد عينة الدراسة بتقدير مرتفع على (١٩) عبارة من عبارات المحور الثالث (الآثار السلبية التي قد تنتج عن تطبيق الخصخصة في التعليم العالي بدولة الكويت في ضوء بعض الخبرات العالمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت)، وهي كالتالي:

١. تغير السياسات التي تتبعها الجامعة لمواكبة التغيرات المحلية والعالمية
٢. انتشار المحسوبية والفساد الإداري نتيجة ضعف القيادة الجامعية.
٣. تخوف أصحاب رؤوس الأموال من المشاركة في الاستثمار بمؤسسات التعليم العالي لعدم وجود ضمان للربح المالي.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

٤. ارتفاع رسوم الدراسة في الجامعة مما تثقل كاهل المتعلمين.
٥. ضعف الموارد والكفاءات نتيجة خفض الحكومة لميزانية التعليم العالي.
٦. انخفاض الرضا الوظيفي لتغير السياسة التي تتبعها الجامعة بعد الخصخصة.
٧. تحول التعليم العالي إلى سلعة تجارية قابلة للعرض والطلب.
٨. التركيز على التخصصات غير المكلفة لتحقيق أعلى ربح ممكن.
٩. التساهل في منح الشهادات والدرجات العلمية.
١٠. الاهتمام بتحقيق الأرباح المالية على حساب الجوانب التربوية والتعليمية.
١١. هجرة أعضاء هيئة التدريس لعدم تلبية احتياجاتهم المالية.
١٢. ابتعاد وزارة التعليم عن الإشراف والمراقبة للجامعة وكلياتها.
١٣. الاهتمام بالربح السريع على حساب جودة الخدمات التعليمية المقدمة.
١٤. ضعف جاهزية الجامعة لدخول التنافس العالمي في صناعة التعليم.
١٥. تقادم البنية التحتية لجميع الكليات لارتفاع تكلفة تطويرها.
١٦. انخفاض جودة التعليم العالي في الجامعة.
١٧. إجبار الطلاب على عدم الانتقال بين المسارات التعليمية وفقاً للاحتياجات لسوق العمل.
١٨. ارتباط رؤية الجامعة بالربحية على حساب الكفاءة الداخلية والخارجية.
١٩. العجز عن توفير التقنيات التكنولوجية الحديثة.

إجابة السؤال الخامس: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة تعزى لمتغيرات الدراسة (الجنس- الدرجة العلمية- الكلية- سنوات الخبرة العملية) حول محاور الدراسة؟

أ. الفروق باختلاف متغير الجنس:

١- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) فأقل في اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول (أبعاد محور متطلبات تطبيق الخصخصة في التعليم العالي بدولة الكويت) باختلاف متغير الجنس.

٢- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) فأقل في اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول (بعد الموارد والكفاءات لمحور الآثار الإيجابية التي قد تنتج عن تطبيق الخصخصة في التعليم العالي بدولة الكويت) باختلاف متغير الجنس لصالح الذكور، بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) فأقل في اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول (بعد الإدارة والقيادة، وبعد البنية التحتية وتقنية المعلومات والاتصالات وبعد التدريس والتعليم لمحور الآثار

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

الإيجابية التي قد تنتج عن تطبيق الخصخصة في التعليم العالي بدولة الكويت) باختلاف متغير الجنس.

٣- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) فأقل في اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول (أبعاد محور الآثار السلبية التي قد تنتج عن تطبيق الخصخصة في التعليم العالي بدولة الكويت) باختلاف متغير الجنس.

٤- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٥,٠) فأقل في اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول مقياس خصخصة التعليم العالي بدولة الكويت في ضوء الخبرات العالمية ومحاوره الثلاثة حسب متغير الجنس لعضو هيئة التدريس.

ب. الفروق باختلاف متغير الدرجة العلمية:

١- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) فأقل في اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول (أبعاد محور متطلبات تطبيق الخصخصة في التعليم العالي بدولة الكويت) باختلاف متغير الدرجة العلمية.

٢- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) فأقل في اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول (أبعاد محور الآثار الإيجابية التي قد تنتج عن تطبيق الخصخصة في التعليم العالي بدولة الكويت) باختلاف متغير الدرجة العلمية.

٣- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) فأقل في اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول (أبعاد محور الآثار السلبية التي قد تنتج عن تطبيق الخصخصة في التعليم العالي بدولة الكويت) باختلاف متغير الدرجة العلمية.

٤- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) فأقل في اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول مقياس خصخصة التعليم العالي بدولة الكويت في ضوء الخبرات العالمية ومحاوره الثلاثة حسب متغير الدرجة العلمية.

ج. الفروق باختلاف الكلية:

١- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) فأقل في اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول (أبعاد محور متطلبات تطبيق الخصخصة في التعليم العالي بدولة الكويت) باختلاف متغير الكلية.

٢- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) فأقل في اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول (أبعاد محور الآثار الإيجابية التي قد تنتج عن تطبيق الخصخصة في التعليم العالي بدولة الكويت) باختلاف متغير الكلية.

٣- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) فأقل في اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول (بعد البنية التحتية وتقنية المعلومات والاتصالات لمحور الآثار السلبية التي قد تنتج عن تطبيق الخصخصة في التعليم العالي بدولة الكويت)

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

باختلاف متغير الكلية لصالح الكليات ذات التخصصات العلمية والأدبية، بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) فأقل في اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول (بعد الإدارة والقيادة، وبعد الموارد والكفاءات، وبعد التدريس والتعليم لمحور الآثار السلبية التي قد تنتج عن تطبيق الخصخصة في التعليم العالي بدولة الكويت) باختلاف متغير الكلية.

٤- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) فأقل في اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول مقياس خصخصة التعليم العالي بدولة الكويت في ضوء الخبرات العالمية حسب متغير الكلية لصالح الكليات ذات التخصصات العلمية والأدبية، بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) فأقل في اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول محاور مقياس خصخصة التعليم العالي بدولة الكويت في ضوء الخبرات العالمية حسب الكلية.

د. الفروق باختلاف سنوات الخبرة العملية:

١- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) فأقل في اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول (أبعاد محور متطلبات تطبيق الخصخصة في التعليم العالي بدولة الكويت) باختلاف متغير سنوات الخبرة العملية.

٢- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) فأقل في اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول (أبعاد محور الآثار الإيجابية التي قد تنتج عن تطبيق الخصخصة في التعليم العالي بدولة الكويت) باختلاف متغير سنوات الخبرة العملية.

٣- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) فأقل في اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول (أبعاد محور الآثار السلبية التي قد تنتج عن تطبيق الخصخصة في التعليم العالي بدولة الكويت) باختلاف متغير سنوات الخبرة العملية.

٤- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) فأقل في اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول مقياس خصخصة التعليم العالي بدولة الكويت في ضوء الخبرات العالمية ومحاوره الثلاثة حسب سنوات الخبرة العملية.

إجابة السؤال السادس: ما التصور المقترح لخصخصة التعليم العالي بدولة الكويت في ضوء بعض الخبرات العالمية؟

يمكن إيجاز أهم أجزاء التصور المقترح لخصخصة التعليم العالي بدولة الكويت في ضوء بعض الخبرات العالمية فيما يأتي:

– متطلبات تنفيذ التصور المقترح

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

أهم متطلبات تنفيذ التصور المقترح هي:

- منح الجامعة الحرية في تصميم هيكلها التنظيمي بما يتناسب مع طبيعة عملها.
- اعتماد الجامعة على تقنية المعلومات والاتصالات الحديثة في جميع أنظمتها الإدارية والأكاديمية.
- ترك الاستقلالية للجامعة في تصميم واعتماد البرامج الأكاديمية، وما تتضمنه من معايير قبول مناسبة لها.
- إعطاء الجامعة الصلاحية في اختيار قيادتها ومنسوبيها.
- إسهام عضو هيئة التدريس في مبادرات نوعية وكمية تعزز الابتكار كجزء من مهامهم التدريسية.
- حرية اختيار الجامعة أساليب تقويم منوعة ومناسبة للمناهج المقدمة فيها.
- تضمين مشاركة أعضاء هيئة التدريس في المؤتمرات والندوات المحلية والعالمية كمؤشر لقياس الأداء الوظيفي.
- تحدد الجامعة لغة التدريس المناسبة لكلِّ تخصص من تخصصاتها.
- تحدد الجامعة نوعية التخصصات العلمية ومقرراتها وفقاً احتياجات المجتمع وسوق العمل.
- تستثمر الجامعة مواردها البشرية والمادية بحرية تامة لتحقيق الاستدامة.
- استحداث الجامعة لسلم رواتب أعضاء الهيئتين التدريسية والإدارية لتتناسب مع إمكانياتها.
- منح مؤسسات المجتمع المختلفة فرصة لصنع القرارات التي تفعّل دور الجامعة في خدمة المجتمع.
- السماح للجامعة بقبول الهبات والتبرعات كمصدر مالي للبنية التحتية.
- اعتماد آليات تعاقد منوعة بدل الاعتماد على التعيين المتعارف عليه حالياً في الجامعة.

- آلية تنفيذ التصور المقترح

في ضوء متطلبات التصور المقترح بُنيت مراحل تنفيذ التصور المقترح على ثلاث مراحل، وهي:

أولاً: التخطيط

وهي أولى مراحل تنفيذ التصور المقترح، وتعُد أولى بوادر نجاح التصور المقترح إذا خُطِّط تخطيطاً فعّالاً ومتقنا، ويتم من خلال هذه المرحلة ما يلي:

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

- مشاركة الملكية بين القطاع العام والخاص وفق نموذج الخصخصة المعتدلة، بحيث تبقى أغلب نصابها للقطاع العام، وذلك للحد من تدخل المستثمرين في الكثير من مجريات الأمور مما يعوق رفع كفاءتها الذاتية.
- تقديم تسهيلات من الدولة للقطاع الخاص على الأقل ٥ سنوات من بداية المؤسسة، لكي يتحقق دور القطاع الخاص فيكون مكملاً للتعليم الحكومي.
- ضبط حافز الربح من خلال تحديد سقف الاعتمادات المالية التي تقررها كل كلية لكل تخصص أو برنامج.
- وضع خطة تديرها لجنة محايدة ومتخصصة لسياسة القبول تعتمد أولاً على قبول عدد من الطلاب الكويتيين حسب قدرة القطاع العام سنوياً بشكل مجاني، من ثم قبول الطلاب غير الكويتيين حسب القدرة الاستيعابية المقررة لكل كلية وناتج اختبارات القدرات الخاصة بالطلبة.
- إلزام الجامعات والكليات الخاصة بعمل خطة تعتمد على وجود مستشارين أكاديميين لكل كلية يختص بتوجيه الطلاب أكاديمياً إلى التخصصات التي تتوافق مع ميولهم من جهة وتتفق مع سوق العمل من الجهة الأخرى.
- تحديد معايير واضحة لآلية استقطاب العاملين بالجامعة، على أن تكون واضحة ومحددة يمكن الرجوع إليها وتوفر الحيادية في عمليه الاستقطاب، ويتفق عليها كلا القطاعين.
- استحداث تخصصات بما يتوافق مع الاحتياجات المتغيرة لسوق العمل محلياً ودولياً، وذلك لتلبية متطلبات التنمية ومواكبة المتغيرات المعاصرة.

ثانياً: التنفيذ

في هذه المرحلة يدخل التصور المقترح في مرحلة التنفيذ، ويتم من خلال إجراءات لابد من مراعاة تنفيذها في المجالات التالية:

١ - القيادة والإدارة:

- تنفيذ تغييرات في هيكل الجامعة وموظفيها وإدارتها لضمان توافقها مع نموذج الخصخصة الجديد.
- اختيار الإدارة الجامعية أعضائها بحرية على أسس رصينة لا تعتمد فقط على المؤهل أو التخصص، بل –أيضاً- على المهارة العلمية والعملية الذي يدور حول الاحتراف القيادي.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

- وجود عقود ذات شروط جزائية تقوم الإدارة بتصريحها لتحديد حقوق وواجبات جميع الأطراف المشتركة في تسيير عمل جامعة الكويت بعد تطبيق الخصخصة فيها.
- إنشاء أنظمة إدارة مالية جديدة تعكس احتياجات المؤسسة الخاصة، بما في ذلك أنظمة الميزانية والمحاسبة وإعداد التقارير.
- وضع لوائح وقوانين ترتبط بكل جزء من أجزاء الجامعة، لتحقيق المرونة والفعالية لضمان تحقيق وضوح الرؤية والأهداف للجامعة بعد تطبيق الخصخصة.
- مراجعة وتنقيح سياسات الجامعة وإجراءاتها الخاصة بتعيين وتدريب وتعويض وتقييم الموظفين للتأكد من أنها مناسبة كمؤسسة تدار من قبل القطاع العام والخاص معا.
- إنشاء آليات اتصال ومشاركة فعالة بين الإدارة والقيادة في الجامعة ومختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والموظفين والخريجين وجميع أفراد المجتمع.

٢- البنية التحتية وتقنية المعلومات:

- إجراء تقييم شامل للبنية التحتية وأنظمة تكنولوجيا المعلومات الحالية لتحديد المجالات التي قد تحتاج إلى تحديث أو استبدال، لضمان أن الأنظمة قادرة على دعم احتياجات الجامعة المستقبلية.
- تطوير إستراتيجية شاملة لتكنولوجيا المعلومات تحدد أهداف وغايات الجامعة فيما يتعلق بأنظمتها التكنولوجية.
- وجود فريق مخصص لتكنولوجيا المعلومات، تربطه عقود مع موفري خدمات تكنولوجيا المعلومات الخارجيين حسب الحاجة.
- إجراء تحديثات دورياً لأي بدائل ضرورية لأنظمة تكنولوجيا المعلومات وفقاً لنتائج التقييم واستراتيجية تكنولوجيا المعلومات.
- رفع مستوى الأمن السيبراني للتأكد من وجود التدابير المناسبة لحماية البيانات والأنظمة الحساسة من التهديدات السيبرانية.
- تدريب الموظفين على استخدام أنظمة التكنولوجيا الجديدة إجبارياً ومجانياً ومستمراً وبطرق متنوعة.
- تزويد الكليات بما تحتاجه من تقنيات متطورة مع وضع لوائح وقوانين تنظم عملية استخدام هذه الأنظمة وفقاً لطبيعة التعليم في كل كلية.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

٣- الموارد والكفاءات:

- وضع خطة موارد بشرية شاملة تحدد احتياجات التوظيف بالجامعة والاستراتيجيات المناسبة لجذب أفضل الموظفين وتطويرهم والاحتفاظ بهم.
- وضع برامج التطوير المهني لمساعدة الموظفين على تطوير المهارات والمعرفة التي يحتاجونها إلى النجاح في أدوارهم، ويمكن أن يشمل ذلك برامج التدريب وبرامج الإرشاد وغيرها من الفرص للنمو المهني.
- إجراء تقييمات منتظمة لموظفي الجامعة، لتحديد مجالات القوة ومجالات التحسين.
- إنشاء نظام معتمد لإدارة الأداء، لمساعدة الموظفين على فهم أدوارهم ومسؤولياتهم، ولتتبع تقدمهم نحو تحقيق أهدافهم.

٤ – التدريس والتعليم:

- مراجعة البرامج المطروحة في الجامعة وما تتضمنه من مقررات دراسية وميدانية، بما يتوافق مع الأهداف المتطورة للجامعة في ظل نموذج الخصخصة الجديد، ويشمل ذلك مراجعة البرامج الحالية، أو تطوير برامج جديدة، أو إنشاء شراكات جديدة مع مؤسسات أخرى.
- توفير الجامعة فرص التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس بها لمساعدتهم على مواكبة أحدث تقنيات التدريس كالمحاكاة والممارسة البعيدة عن التدريس التقليدي، يمكن أن يشمل ذلك ورش عمل أو مؤتمرات أو برامج تدريبية أخرى.
- تركيز الجامعة على إشراك طلابها في أثناء دراستهم الجامعية، ومنح الفرص لهم للمشاركة في العملية التعليمية، من خلال تقديم دورات تتمحور حول الطالب، وتشجيع البحث والابتكار لديهم، وخلق فرص للطلاب للتفاعل مع أساتذتهم وأقرانهم.
- تنفيذ الجامعة للتعلم المعزز بالتكنولوجيا، لتحسين جودة برامجها التعليمية وزيادة فرص حصول طلابها على التعليم، ويشمل ذلك استخدام منصات التعلم عبر الإنترنت، أو الأجهزة المحمولة أو غيرها من الأدوات الرقمية إجبارياً لدعم تعلم الطلاب.
- بحث الجامعة عن فرص للتعاون، وتشكيل شراكات مع المؤسسات والشركات والمنظمات الأخرى لدعم برامجها التعليمية والتعليمية، ويشمل ذلك إنشاء برامج مشتركة، أو مشاركة الموارد، أو تكوين شراكات بحثية.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

ثالثاً: التقويم

وتأتي هذه المرحلة بعد تنفيذ التصور المقترح، إذ لابد لأي تصور أن يتم تقويمه ومتابعته من خلال القائمين على تنفيذه وتقويمه، للحصول على النتائج المنشودة، ويتم من خلال هذه المرحلة ما يلي:

- ضرورة إيجاد الجامعات وسائل لتقييم أدائها (رقابة ذاتية)، بمعنى وجود حوكمة داخلية للأداء التعليمي والإداري.
- وجود رقابة وإشراف حكوميين يتابعان ويقيمان ويحاسبان عمل الإدارة والقيادة الجامعية باستمرار، لضمان تحقيق المصلحة العامة.
- إنشاء نظام دعم فعال لتكنولوجيا المعلومات، لتوفير الدعم المستمر وصيانة أنظمة تكنولوجيا المعلومات.
- إجراء تقييم شامل لموارد الجامعة الحالية، لتحديد المجالات التي تحتاج إلى تعزيز أو إعادة تخصيص، لضمان حصول الجامعة على الموارد التي تحتاجها لدعم أهدافها وغاياتها في ظل نموذج الخصخصة الجديد.
- قيام الجامعة بعملية تقويم وتقييم شاملة لقياس مدى فعالية برامجها التعليمية والتعليمية، مما يسهم هذا في ضمان أن تقدم الجامعة خبرات تعليمية عالية الجودة لطلابها.

- مكونات التصور المقترح (الآثار الإيجابية والسلبية التي قد تنتج من تطبيق الخصخصة بجامعة الكويت)

من أهم الآثار الإيجابية التي قد تنتج من تنفيذ التصور المقترح هي:

- توظيف وسائل التكنولوجيا الحديثة بشكل أفضل.
- تجهيز بنية تحتية متكاملة ومتوافقة مع المعايير العالمية لتحقيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي.
- تحسين خدمات الجامعة التعليمية المرتبطة بالتقنية الحديثة.
- تعزيز استقلالية مؤسسات التعليم العالي من النواحي التربوية والعلمية والفكرية.
- المرونة في تطبيق البرامج وتكييفها حسب رؤية الجامعة ورسالتها.
- توفير العمالة المدربة على أحدث وسائل وأساليب الإنتاج الحديث لسوق العمل.
- فتح المجال لمشاركة فاعلة للجهات والهيئات الحكومية والمجتمعية لدعم وتمويل الجامعة.
- تعزيز مبدأ حرية اختيار الطلاب لنوعية التعليم والتخصص العلمي وفقاً لميولهم ورغباتهم.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

- الإسهام في تطوير المناهج والمقررات الدراسية في البرامج التعليمية حسب متطلبات سوق العمل.
- تعزيز قدرة الجامعة على التحول من مؤسسة مستهلكة للمعرفة لمؤسسة منتجة للمعرفة.
- تحقيق اللامركزية في التخطيط وتنفيذ الأعمال من قبل الإدارة الجامعية.
- إيجاد روح التنافس على المستوى الفردي والجماعي بين العاملين في الجامعة.
- تعزيز الاستثمارات الاقتصادية في التعليم.
- الإسهام في تخفيف الأعباء المادية على الدولة.

من أهم الآثار السلبية التي قد تنتج من تنفيذ التصور المقترح هي:

- تغير السياسات التي تتبعها الجامعة لمواكبة التغيرات المحلية والعالمية.
- ضعف الموارد والكفاءات نتيجة خفض الحكومة لميزانية التعليم العالي.
- تحول التعليم العالي إلى سلعة تجارية قابلة للعرض والطلب.
- الاهتمام بتحقيق الأرباح المالية على حساب الجوانب التربوية والتعليمية.
- ابتعاد وزارة التعليم عن الإشراف والمراقبة للجامعة وكلياتها.
- التركيز على التخصصات غير المكلفة لتحقيق أعلى ربح ممكن.
- هجرة أعضاء هيئة التدريس لعدم تلبية احتياجاتهم المالية.
- التساهل في منح الشهادات والدرجات العلمية.
- الاهتمام بالربح السريع على حساب جودة الخدمات التعليمية المقدمة.
- ضعف البنية التحتية للجامعة نتيجة التركيز على الربح.

– معوقات تنفيذ التصور المقترح

أهم المعوقات التي قد تعيق تطبيق التصور المقترح هي:

- ضعف الاتفاق بين القطاع الخاص والعام على اللوائح والأنظمة المنظمة لعملية التخصيص المقترحة.
- تخوف المجتمع من الخصخصة لثقته بقطاع الدولة.
- خوف العديد من المسؤولين في القطاع العام للتعليم العالي من فقد مناصبهم بعد تطبيق الخصخصة.
- قلة البحوث والدراسات التي تتناول جدوى الخصخصة ومدى تأثيرها على المدى البعيد.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

- نقص المعلومات الصحيحة والشاملة والمحدثة لدراسة أي نشاط قبل تطبيق الخصخصة.
- ضعف عملية التنسيق بين الأجهزة المعنية بعملية الخصخصة.
- مركزية القرارات الإدارية لدى الإدارات العليا المسؤولة عن إدارة التعليم العالي.
- ضعف تأهيل القطاع الخاص للقيام بمهام الخصخصة المطلوبة.
- عدم وجود استقرار سياسي بين السلطات نحو توجه الخصخصة وما يرتبط بها.
- التخوف من تخلي القطاع العام عن تمويل الجامعة بعد الخصخصة نتيجة الاعتماد المالي الكامل على الحكومة قبل تطبيق الخصخصة.
- التخوف من مواجهة بعض التحديات المالية، مثل إعادة هيكلة الديون، ونقل الأصول، وتطوير نماذج مالية جديدة لدعم عمليات الجامعة.
- مقاومة الطلاب المواطنين لعدم ضمان قبولهم بشكل كبير، نتيجة تغير سياسة القبول بالجامعة بعد تطبيق الخصخصة.

- **الحلول المقترحة للمعوقات التي قد تواجه التصور المقترح**

من أهم الحلول التي يمكن أن تتغلب على المعوقات التي قد تواجه التصور المقترح هي:

- الاتفاق التام بين القطاع الخاص والعام في الأنظمة واللوائح.
- تعزيز الثقة بقيمة المسؤولين في القطاع العام للتعليم العالي ومكانتهم في إنجاح عمل الجامعة بعد تطبيق الخصخصة.
- تكثيف البحوث والدراسات التي تتناول جدوى الخصخصة محلياً وعالمياً للاستفادة من نتائجها في تطبيق الخصخصة بشكل ناجح.
- التنسيق الكامل والمترابط بين الأجهزة المعنية بعملية الخصخصة.
- تخفيف مركزية القرارات الإدارية لدى الإدارات العليا المسؤولة عن إدارة التعليم العالي.
- التأني باختيار الجهة الخاصة لإتمام التحول التدريجي إلى نظام الخصخصة المقترح.
- الاتفاق والاستقرار سياسي بين السلطات نحو نموذج الخصخصة المقترح وما يرتبط به من التزامات مالية ومجتمعية.
- طمأنة المجتمع بإشراك القطاع العام في تمويل الجامعة بعد الخصخصة، كونه جزءاً مهماً من مهامها.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

- تأكيد قبول الطلاب المواطنين بنسبة كبيرة وبشكل مجاني بالجامعة بعد تطبيق الخصخصة.

توصيات الدراسة:

في ضوء نتائج الدراسة توصي الباحثة ما يلي:

- منح الجامعات الحرية لتصميم الهيكل التنظيمي وفقا لرؤيتها وآلية عمله، مع ترك الاستقلالية لمؤسسات التعليم العالي لاختيار واعتماد برامجها الأكاديمية.
- عمل لائحة تتضمن قوانين وإرشادات إلزامية للجامعات الراغبة بالخصخصة لضمان سلامة التطبيق وسرعة التحول ضمن الرؤية التي تتبعها الدولة.
- اختيار أسلوب خصخصة الذي يراعي الأحكام العامة التي تتبعها سياسة التعليم العالي في دولة الكويت.
- أهمية التأكيد على متطلبات خصخصة أي مؤسسة تعليمية في قطاع التعليم العالي سواء بإدارة مشتركة بين القطاع العام والخاص أو الخاص وحده، وذلك تمهيداً للسير على الطريق الصحيح نحو تحقيق فعالية عمل تلك المؤسسة.
- التوسع في نشر التعليم العالي الحالي في دولة الكويت عبر السماح بفتح المزيد من مؤسسات التعليم العالي الخاصة الغير ربحية التي تقدم أنواعاً جديدة من البرامج والتخصصات التي يحتاجها سوق العمل بالتعاون بين القطاع العام والحكومي.
- استمرار إشراف الدولة على جميع مؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة وتطبيق معايير الجودة لضمان سيرها على المسار السليم، وحتى لا تتبع الجامعات والكليات سياسة جعل التعليم سلعة قابلة للعرض والطلب.
- إشراك القطاع الخاص في تحسين البنية التقنية ووسائل التكنولوجيا لمؤسسات التعليم العالي، وفقا لمعايير عالمية تحقق الجودة المطلوبة.
- المشاركة مع القطاع الخاص في توفير بيئة بحثية فعالة لها القدرة على الإنتاج المعرفي.
- تنويع مصادر تمويل مؤسسات التعليم العالي في الدولة من خلال جعل القطاع الخاص شريكاً في إدارة تلك المؤسسات.
- ضمان حق المواطن في التعليم العالي المجاني وفقاً للدستور الكويتي مع تنويع مداخل الإنفاق على التعليم العالي من قبل الحكومة والقطاع الخاص، والاعتدال في فرض الرسوم الجامعية في مؤسسات التعليم العالي الخاصة ومراعاة الظروف لغير المواطنين.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

- وضوح السياسة التي تتبعها الجامعة عند تطبيق الخصخصة في مؤسسات التعليم.
- ضرورة ارتباط التخصصات العلمية باحتياجات التنمية وسوق العمل، وأن تكون بمستوى متميز حتى تسمح بممارسة العمل في الواقع العملي.
- الاستفادة من التصور المقترح للدراسة الحالية سواء تطبيق الخصخصة في جامعة الكويت أو أي جامعة حكومية يتم إنشائها مستقبلا.

مقترحات الدراسة

تقترح الباحثة إجراء الدراسات التالية:

- إجراء دراسة مماثلة عن خصخصة التعليم العالي في دولة الكويت حيث يتم اختيار عينة مختلفة كعمداء الكليات، مسئولين في وزارة التعليم العالي، الغرف التجارية، القطاع الخاص وما يتضمن من شركات.
- إجراء دراسات تحليلية مقارنة لخبرات الخصخصة العالمية لم تتناولها هذه الدراسة كدولة ألمانيا، فرنسا، واليابان وغيرها من الخبرات.
- إجراء دراسات حول خصخصة الجامعات الكويتية في ضوء مداخل أخرى، كمعايير الاعتماد الأكاديمي، وتدويل التعليم العالي، والحوكمة، والاقتصاد المعرفي وغيرها.
- إجراء دراسات تقويمية عن دور الجامعات الخاصة بدولة الكويت في تلبية وتحقيق أهداف التنمية المطلوب تحقيقها في البلاد من جهة، وحاجات المجتمع من جهة أخرى.
- إجراء دراسة عن التحديات التي تواجه الخصخصة في الكويت ودول المنطقة عامة والدول الخليجية خاصة.
- إجراء دراسة تتناول خصخصة التعليم العالي وأثرها عل البحث العلمي للجامعات بدولة الكويت.
- إجراء دراسة تتناول مصادر التمويل وكيفية تنويعها لقطاع التعليم العالي في دولة الكويت.
- إجراء دراسات عن الشراكة بين الجامعات الحكومية وا تفعيل رؤية الكويت ٢٠٣٥.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

المراجع

الإبراهيم، شيماء (٢٠١٨). التعليم العالي في دول الخليج العربي: تطور ورؤية مستقبلية. في الحمدان (محرر). *إدارة التعليم العالي*. (ص٢٤٣ - ٢٦٤)، دار المسيلة.

الإدارة المركزية للإحصاء في دولة الكويت (٢٠٢٠-٢٠٢١). *النشرة السنوية لإحصاءات التعليم*. المكتب المركزي للإحصاء بدولة الكويت.

الثبيتي، محمد (٢٠٢٠). خصخصة التعليم العالي في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ (تصور مقترح). *مجلة العلوم التربوية والنفسية، ١٤* (٢)، ٨٢٨-٨٦٠.

الجامعة الأمريكية في الكويت AUM (٢٠٢٢). عن الجامعة الأمريكية في الكويت AUM. استرجع في ١٣ أغسطس، ٢٠٢٢ من الرابط https://www.auk.edu.kw/about-auk/the-university

جامعة الشرق الأوسط الأمريكية AUM ، (٢٠٢٢). نظرة عامة عن جامعة الشرق الأوسط الأمريكية AUM. استرجع في ١٣ أغسطس، ٢٠٢٢ من الرابط https://www.aum.edu.kw/english/about-aum/overview

الجرجاني، علي محمد (١٩٩٢). *كتاب التعريفات*. دار الكتاب العربي.

الجهوية، ملحقة سعيدي (٢٠٠٩). *المعجم التربوي*. المركز الوطني للوثائق التربوية.

الحربي، أمل عبد الرحمن سليم (٢٠١٦). تصور مقترح للخصخصة في التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب دول أخرى. *مجلة كلية التربية، ٢٧* (١٠٦)، ٢٠٥-٣١١.

الحصري، نبيلة فرج (٢٠١٨). *الخصخصة: تجربة مصر وماليزيا مع الإشارة للتجارب الغربية*. دار الفجر للنشر والتوزيع.

الحمدان، جاسم محمد والعازمي، مزنة سعد (٢٠٢١). *أسس في اقتصاديات التعليم*. دار المسيلة للنشر والتوزيع.

خليل، محمد إبراهيم طه محمد والباسل، نسرين محمد فوزي وجمعة، محمد حسن أحمد (٢٠١٨). متطلبات خصخصة التعليم الجامعي بمصر في ضوء بعض الاتجاهات المعاصرة. *مجلة البحث العلمي في التربية، ٩* (١٩)، ٣٠٥-٣٦١.

الراشد، سديم بنت محمد والقحطاني، سالم بن سعيد (٢٠٢٠). الآثار المتوقعة من تطبيق الخصخصة على جودة التعليم في الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية: دراسة استطلاعية من وجهة نظر منسوبي جامعة شقراء. *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*. (٦٩)، ١١٣-١٦٠.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

الرباعي، زهير (٢٠١١). خصخصة التعليم الجامعي في الأردن: دراسة ميدانية. *مجلة كلية التربية بالإسماعيلية*، ٥ (٢١)، ٩١-١٣٤.

الرمضان، فهد والعبدلي، حمد (الاثنين ٥ يونيو ٢٠٢١). كورونا ينعش التفوق الوهمي في الثانوية. *صحيفة الجريدة*. محليات.
https://www.aljarida.com/articles/1625421403971287200

الزهراني، علي (٢٠١٩). معوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء رؤية ٢٠٣٠ من وجهة نظر القيادات الأكاديمية. *المجلة التربوية الدولية المتخصصة*، ٨(١١)، ١٣٦-١٥٨.

السنوسي، آمال البوعيشي (٢٠١٥). *الخصخصة وآثارها الاقتصادية*. دار البداية.

الشريف، لؤلؤة محمد صالح (٢٠١٨). مبررات ومحاذير خصخصة التعليم العالي: تصور مقترح. *مجلة كلية التربية*، ٣٤ (١١)، ١٢٥٢-١٢٨٨.

الشواورة، ياسين سالم (٢٠١٩). خصخصة التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر بعض أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية. *مجلة كلية التربية*، ٣٥ (٣)، ٩٦-١١٧.

صعب، غريتا (٢٠١٨). *الخصخصة: تاريخها ودورها في تحريك الاقتصاد العالمي*. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

ضحاوي، بيومي (٢٠١٠). *مقدمة في مناهج البحث*. دار الفكر العربي.

عامر، طارق عبد الرؤوف (٢٠٠٦). *الدراسات المستقبلية- مفهومه- أساليبها- أهدافها*. دار السحاب للنشر والتوزيع.

عبد العزيز، لميا صبري (٢٠١٥). *معالجة الصحافة المصرية لقضية خصخصة التعليم العالي في مصر* [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة المنوفية، مصر.

العبدلي، حمد ومتعب فيصل (الجمعة ١١ يونيو ٢٠٢١). *تصنيف جامعة الكويت يتراجع عالمياً ٢٠٠ مركز خلال عام*. صحيفة الجريدة، محليات،
https://www.aljarida.com/articles/1623340114048887000

العصفور، عهود. (٢٠١٥). *سياسات الخصخصة وتزايد ضغط الطلب على التعليم العالي في الكويت* [بحث مقدم]، المؤتمر الثاني لمنتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية لقضايا التعليم وتحدياته في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٣٩٤-٣٦٥.

عطية، عماد محمد (٢٠١٥). *قضايا تربوية معاصرة*. مكتبة الرشد.

العيدروس، أغادير بنت سالم مصطفى (٢٠١٩). الكفايات الجوهرية للموظفين في ضوء متطلبات الخصخصة: دراسة تطبيقية على إدارة التعليم بالعاصمة المقدسة

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

في المملكة العربية السعودية. *مجلة كلية التربية في العلوم التربوية*، ٤٣ (٤)، ٣٢٧-٣٩٤.

الغامدي، حمد حمدان (٢٠١٩). تحسين القدرة التنافسية للجامعات السعودية الناشئة وفق متطلبات خصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: تصور مقترح. *المجلة التربوية الدولية المتخصصة*، ٨(٩)، ٨٤-٩٧.

الغامدي، حمدان وعبد الجواد، نورالدين (٢٠١٥). *تطور نظام التعليم في المملكة العربية السعودية*. مكتبة الرشد.

الغريب، طارق والسعود، راتب (٢٠١٥). *برنامج مقترح لتطوير مهارات التخطيط الاستراتيجي لقيادي مؤسسات التعليم العالي الحكومية في دولة الكويت في ضوء الواقع والاتجاهات المعاصرة للتخطيط* [أطروحة دكتوراه غير منشورة]، الجامعة الأردنية، عمان.

القحطاني، علي بن سعد بن سعيد والدوسري، راشد بن ظافر بن راشد (٢٠١٩). الأبعاد التربوية والاجتماعية لخصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية. *مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية*، ٤ (١١)، ١٧٥-٢٥٣.

كعكي، سهام بنت محمد صالح (٢٠١٧). هل الإجراءات التنظيمية بجامعاتنا مستعدة لتفعيل الخصخصة. *مجلة الإدارة التربوية*، ٤ (١٦)، ١١-١٤.

محمد، ماهر أحمد حسن (٢٠١٧). *مشكلات وقضايا تربوية معاصرة*. مكتبة الرشد.

المذكور، مريم والدباسي، منى (٢٠١٦). *تمويل مؤسسات التعليم العالي*. دار المسيلة للنشر والتوزيع.

المطيري، وضحة دهش (٢٠١٨). مدخل إلى التعليم العالي. في الحمدان (محرر). *إدارة التعليم العالي*. (ص ص١٧-٣٢). دار المسيلة.

معهد اليونسكو للإحصاء (٢٠٢٠). *الإنفاق العام على التعليم في دولة الكويت*. البنك الدولي.
https://data.albankaldawli.org/indicator/SE.XPD.TOTL.GD.ZS?locations=KW

النفيعي، صال بن جود الله (٢٠١٩). خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني. *مجلة البحث العلمي في التربية*، ١٠ (٢٠)، ٢٥١-٣٠٦.

النويران، ثامر علي (٢٠٢١). *الخصخصة: الأسس والمبادئ مع الإشارة لتجربة المملكة الأردنية الهاشمية*. اليازوري.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

اليونسكو (٢٠١٨). *مشروع العمل الخاص بالتعليم حتى ٢٠٣٠م* . منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

Al-Asfour, A. (2019*). Higher Education Privatization in Kuwait: A study in The Process of Policy Production*. Peter Lang.

Barik, P. & Bania, S. (2022*). Privatization of Higher Education in India*. Shree Publishers & Distributors.

Bania, S. (2020). Privatization of Higher Education in India Issues, Challenges and Suggestions for Quality Improvement. *Aegaeum Journal. 8*(4), 1556- 1564.

Bhalla, D. & Kuttappan, A. (2020). Impact of Privatization on Quality of Higher Education. *International Journal of Education, Modern Management, Applied Science & Social Science, 2*(1), 41-47.

Khaleduzzaman , M. (2014). Students Unrest In Higher Education Level In Bangladesh A Study On Dhaka And Rajshahi University. *IOSR Journal of Research & Method in Education*. *4* (2), 6-16.

Middlehurst, R. (2016). Privately Funded Higher Education Providers in the UK: the Changing Dynamic of the Higher Education Sector. In M. Shah and C. Nair (ED.), *A Global Perspective on Private Higher Education*. (pp.81-95). Elsevier Ltd.

OECD (2021). *OECD Reviews of Innovation Policy: Kuwait*, OECD Publishing.

Okechukwu, M., Nzokurum & Chimajulam, J., (2018). Privatization of higher education: issues and prospects. *British Journal of Education. 6*(12), 79-87.

QS World University Rankings (2021). *World University Rankings*. Quacquarelli Symonds.

Shomotova,A. and Karabchuk,T. (2023). Development Of The Higher Education In The UAE: Challenges And Current

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

Achievements. In A. Barnawi (ED.), *The Past, Present, and Future of Higher Education in the Arabian Gulf Region.* (pp.159-184). Library of Congress Cataloging-in-Publication Data.

Shomotova,A. and Karabchuk,T. (2023). Development Of The Higher Education Syste, in Kuwait. In A. Barnawi (ED.), *The Past, Present, and Future of Higher Education in the Arabian Gulf Region.* (pp.206-224). Library of Congress Cataloging-in-Publication Data.

Wamimbi, M., & Abiodun, N., (2021). Privatization of Higher Education and Excellence Without Soul. *Interdisciplinary Journal of Education. 4*(1), 88-99.

ISSN: 2537-0464 **eISSN: 2537-0472**